

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية

شعبة النماذج الاقتصادية

# تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (نموذج قياسي)

2021

## المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
(1-1)	المقدمة
(10-2)	المبحث الاول: الإطار النظري للانفاق الحكومي ومصادر تمويله وتأثيرهما في الناتج الكلي
(2-2)	تمهيد
(10-2)	الإطار النظري والمفاهيمي للانفاق الحكومي وتأثيره في الناتج الكلي:
(6-2)	أولاً:- تأثير الانفاق الجاري في الناتج الكلي
(8-7)	ثانياً:- تأثير الانفاق الاستثماري في الناتج الكلي
(10-9)	ثالثاً :- تأثير الانفاق التحويلي في الناتج الكلي
(16-11)	المبحث الثاني: المصادر التمويلية للانفاق الحكومي
(13-11)	أولاً:- تأثير الضرائب في الناتج الكلي
(16-14)	ثانياً: تأثير الإيرادات الربعية في الناتج الكلي
(26-17)	المبحث الثالث: تطور الانفاق الحكومي ومصادر تمويله في العراق للمدة (1990-2020)
(20-19)	أولاً: تحليل تطور الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري ) خلال المدة (1990-2002)
(26-21)	ثانياً :- تحليل تطور الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري ) خلال المدة (2003-2020)
(50-27)	المبحث الرابع : تقدير وتحليل الانموذج

(29-27)	اولاً: توصيف متغيرات الانموذج
(32-30)	ثانياً: استقرارية السلاسل الزمنية
(33-33)	ثالثاً: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن - جسيوس
(36-34)	رابعاً: تقدير الانموذج
(37-37)	الخلاصة

### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
18	النفقات (العامة والجارية والاستثمارية) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة لسنة اساس 2007 = 100 للمدة (1990 - 2020) (مليون دينار)	1
20	تطور الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة لسنة 2007=100 للمدة (1990-2002) (مليون دينار)	2
26	تطور الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بالاسعار الثابتة لسنة 2007=100 للمدة (2003-2020) (مليون دينار)	3
28	بيانات المتغيرات بالأسعار الثابتة (2007=100) للمدة (1990-2020) (مليون دينار)	4
30	نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية	5
31	بيانات المتغيرات المستقرة (بعد اخذ الفرق الأول) للمدة (1991-2020)	6
33	اختبار التكامل المشترك لجوهانسن - جسيوس في العراق للمدة (1991-	7

	(2020)	
35	ملخص نتائج تقدير الانموذج	8

### قائمة الأشكال والمخططات

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي قانون (Wagner)	1
5	مخطط آلية عمل مضتغف الانفاق الحكومي	1
12	العلاقة بين الايراد الضريبي ومعدل الضريبة	2
13	تأثير الضرائب في العرض الكلي	3
29	مخطط يوضح عدم استقرار البيانات للمتغيرات للمدة (2020-1990)	4
32	مخطط يوضح استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات بعد اخذ الفرق الأول لها للمدة (2020-1991)	5

## المقدمة:

تنبؤ السياسة الانفاقية بكونها مجموعة الاجراءات الحكومية المستهدفة إحداث التغيرات الاقتصادية المرغوبة، أهمية كبيرة في كافة البلدان على اختلاف درجة تقدمها وخلفية أيديولوجيتها الاقتصادية والسياسية، وما مجتمع من المجتمعات يمكن له ان يحقق مستوى معين من الاستقرار والنمو دون ان تكون لتلك السياسة (الانفاقية) الدور الكبير في الوصول لهذه الاهداف. لذا اصبحت كفاءة أداء الاقتصادات على المستوى الكلي مرتين بدرجة كبيرة بمدى و كفاءة أداء الانفاق الحكومي لوظائفه الاقتصادية، إذ تهتم بلدان العالم في الوقت الراهن بتهيئة الظروف المناسبة والتوجهات السياسية التي تساند او تسمح على الاقل بإدارة منهجية وكفوءة للانفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة. إذ إن التوظيف الكفوء اقتصادياً للموارد يتطلب ادارة حكومية بدرجة مناسبة من الانضباط والنزاهة يتم من خلالها ترصين العلاقة بين الانفاق الحكومي ومجمل النظام الاقتصادي، لتهيئة الظروف المواتية لمقومات التنمية يتم من خلالها جعل النشاط الخاص مسانداً ومؤازراً لدور الحكومة في الاقتصاد وتجاوز حالات اخفاق السوق وظاهرة الدولنة (سيطرة الدولة على الاقتصاد) المؤثرتين في توازن الاقتصاد .

وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي ، فقد ورث بلدنا مشكلات متراكمة لمدى عقدين من الحروب والحصارات انتهت بتدمير بنيته التحتية ، واستنفاد الاحتياطي الاجنبي وتراكم الديون الخارجية وتعطيل المصدر الايرادي الريعي لتمثل بعدها السلطة النقدية (البنك المركزي) الرافعة المالية لتمويل الانفاق الحكومي الذي ساهم في الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك بتقنين التعامل مع المعروض السلعي المحدود من خلال البطاقة التموينية وتعزيز اتجاهات التضخم والاضرار بنمو الناتج المحلي الاجمالي . في حين ادى التيسير المالي للريع النفطي بعد عام 2003م الى تكوين وسادة استرخت عليها قطاعات الاقتصاد عبر موازنات اتسمت بالاستهلاك ذات معالم محدودة الافق لإبعاد التنمية وهو الامر الذي تعكسه تعظيم تخصيصات الموازنة الجارية على حساب تخصيصات الموازنة الاستثمارية طيلة العقد الماضي . لقد مالت السياسة المالية الى توزيع الريع النفطي عبر إستعماله لتشجيع التشغيل الحكومي في وظائف ضعيفة الانتاجية يهيمن عليها الطابع الخدمي، ليتحول هذا الريع الى مدفوعات واعانات بعناوين مختلفة لينعكس هذا الانفاق في تكوين نمط استهلاكي تتدفق سلعه عبر التجارة الخارجية لتلبية نمط ومتطلبات الحياة الاستهلاكية التي تركت اولوية الاستثمار الانتاجي وتوجهت نحو الاسراف الاستهلاكي الذي فكك منظومة النشاط الاقتصادي من خلال الاستحواذ على مصادر العملة الاجنبية واستنزافها دون السماح لها بتعظيم القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد العراقي.

## المبحث الاول

### الإطار النظري للانفاق الحكومي ومصادر تمويله وتأثيرهما في الناتج الكلي

#### تمهيد:

يبرز تأثير السياسة الانفاقية في الاقتصاد من خلال دورها المؤدي الى تخفيف ومعالجة التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي المتميزة بالتقلب، لذا يعد الانفاق الحكومي وسيلة لتصحيح تعثرات النشاط الاقتصادي في الدورات الاقتصادية جراء عدم التكافؤ بين الطلب الكلي والعرض الكلي والتي اثبتت آلية السوق عدم قدرتها في تحقيق ذلك التكافؤ بمفردها. وهذا ما أكدته نظرية كينز والنظريات الاخرى من بعدها التي أيدتها وأكدت على أهمية ودور الانفاق الحكومي في توجيه متغيرات الاقتصاد بطريقة تجنبه الازمات. ولتحقيق الاستغلال الكفوء لموارده الاقتصادية، واستهداف تنمية اقتصادية سريعة من خلال برامج ومناهج إستثمارية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي كشرط ضروري للنمو الاقتصادي.

#### **- الإطار النظري والمفاهيمي للانفاق الحكومي وتأثيره في الناتج الكلي:**

من اجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة التي دأبت على التزايد والتغير المستمر بفعل تطور وتعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما نجم عنها من التزامات لحقت بالدولة تجاه المجتمع، أصبح الانفاق الحكومي بكونه احد أدوات السياسة المالية يتبوء أهمية كبيرة، تستهدف الدولة من خلاله تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي المنبثق من مضمون أيديولوجيتها الإقتصادية والإجتماعية، الا ان تحقيق هذا التوازن غالباً ما يصطدم في بعض البلدان بعوامل تقلل من امكانية تحقيقه، كإنخفاض قدرة اقتصاداتها على استيعاب الانفاق بسبب ضعف مرونة جهازها الانتاجي.

## أولاً:- تأثير الانفاق الجاري في الناتج الكلي

تعرف النفقات الجارية بأنها تلك النفقات اللازمة لضمان السير الحسن للإدارة الحكومية (أي المرافق العامة) وهي نفقات تغطي الحاجة اليومية للدولة والمحافظات على بقاء جهازها الإداري دون أن تسهم في زيادة رأس المال المادي وتتكون من :

- 1- نفقات الأجور ومرتببات موظفي القطاع العام .
- 2- نفقات السلع والخدمات .
- 3- الإعانات والمدفوعات التحويلية ونفقات أخرى .

أذا اعتبرت الفلسفة الكلاسيكية أن زيادة تدخل الدولة من خلال الانفاق العام بمثابة تدمير لجزء من الثروة القومية و ذو آثار مقوضة للنمو واستندت تلك الفلسفة الاقتصادية على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر، الذي يرى أن توسع الدولة في أنشطتها الانفاقية سيولد آثار سلبية في الاقتصاد، لكونه يعمل على إعاقة قوى السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي فُهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على الإطلاق في الحياة الاقتصادية لكون نشاط الأفراد أكثر كفاءة و إنتاجية من نشاط الدولة. وعلى ذلك امتست الدولة في هامش الاقتصاد فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الإطار الذي يعمل فيه الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيه ، لاعتقادهم أن الدولة مدير سيء وكل توسع في نشاطها لآخر فيه يفضي إلى الأضرار بالاتجاه التلقائي وعدم القدرة على تحقيق التكافؤ بين الطلب الكلي والعرض الكلي حسب ( قانون ساي ).

لقد بين فاكنر (Wagner) في توضيحه للعلاقة بين النشاط الانفاقي الحكومي والنمو الاقتصادي بأن النشاط الانفاقي للقطاع العام ينمو مع نمو الدخل، و إن هذا العلاقة ناتجة ضمناً من النمو الاقتصادي، فقد أوضح (فاكنر) أن تطور الانفاق العام هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ونمو الطلب الكلي والذي

يلبي القطاع العام جزءاً منه وهو ما يؤدي بالنتيجة الى نمو القطاع الحكومي في الاقتصاد، وحسب رأي (فاكنر) فإن توسع انفاق القطاع العام يعود الى عدة اسباب

1- ان الطلب على السلع العامة ينمو مع إرتفاع معدلات التحضر (تزايد سكان المدن) وان إرتفاع معدلات التحضر يؤدي الى تزايد الطلب على البنية التحتية الاجتماعية ، كما و ان نمو التصنيع سيؤدي الى ايجاد نمو اقتصادي وعلاقات اكثر تطوراً وتعقيداً تتطلب المزيد من التدخل والاشراف والمتابعة من الدولة، كما ان الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إذا ما اريد لها ان تكون ناجحةً فلا بد من تحمل الحكومة تكاليف اضافية تنجم عن ادارتها لأجهزة تنظيمية تتمتع بالاستقلال للإشراف على أنشطة القطاع الخاص لمنع الاحتكار، لكون القطاع العام له القدرة على تصحيح فشل القطاع الخاص، اي عن طريق تدخل الحكومة لفرض رقابة على الأسعار لتحقيق الصالح العام.

2- ان نمو الدخل النقدي يؤدي الى زيادة نسبة دخول الافراد المخصصة للرفاهية وخاصة في المجالات الثقافية والتعليمية، اذ أوضح فاكنر (Wagner) ان مرونة الطلب الداخلية للسلع و الخدمات العامة تعد مرنة وعالية لذا ان الافراد نتيجة لإرتفاع دخلهم يطالبون بالمزيد من السلع والخدمات العامة او بمستوى جيد منها وعليه ( كلما حقق المجتمع معدلاً معين من النمو الاقتصادي احدث ذلك اتساعا في نشاط الدولة ومن ثم نمو الانفاق الحكومي باستمرار سواء في حجمه المطلق او النسبي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في متوسط دخل الفرد من الدخل القومي) ولذا فإن الانفاق الحكومي يتناسب طردياً مع مستوى دخل الفرد وان العلاقة بينهما تكون علاقة دالية وكما يلي :

$$G = f (Y) \quad \dots\dots\dots (1)$$

إذ إن:

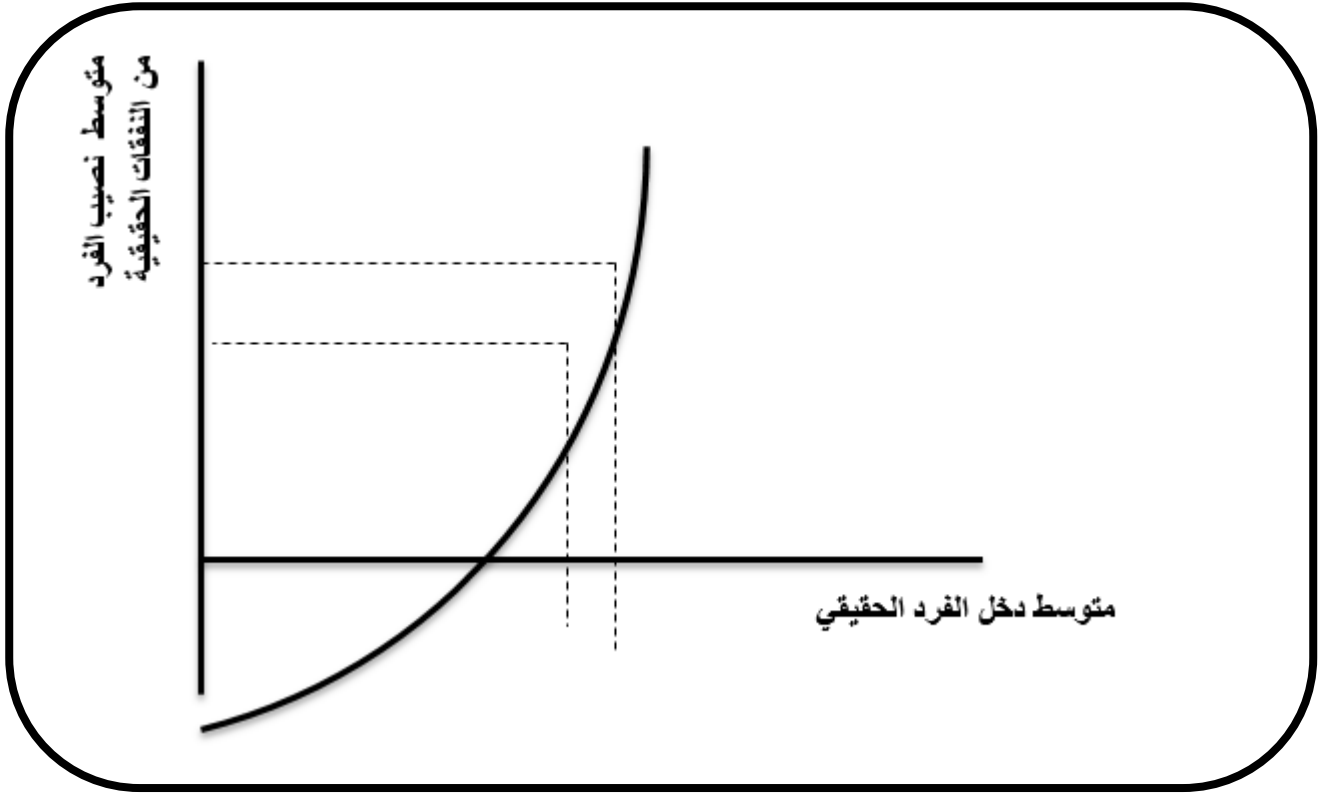
G: تمثل الانفاق الحكومي

Y: تمثل متوسط دخل الفرد



## شكل (1)

العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي قانون (Wagner)

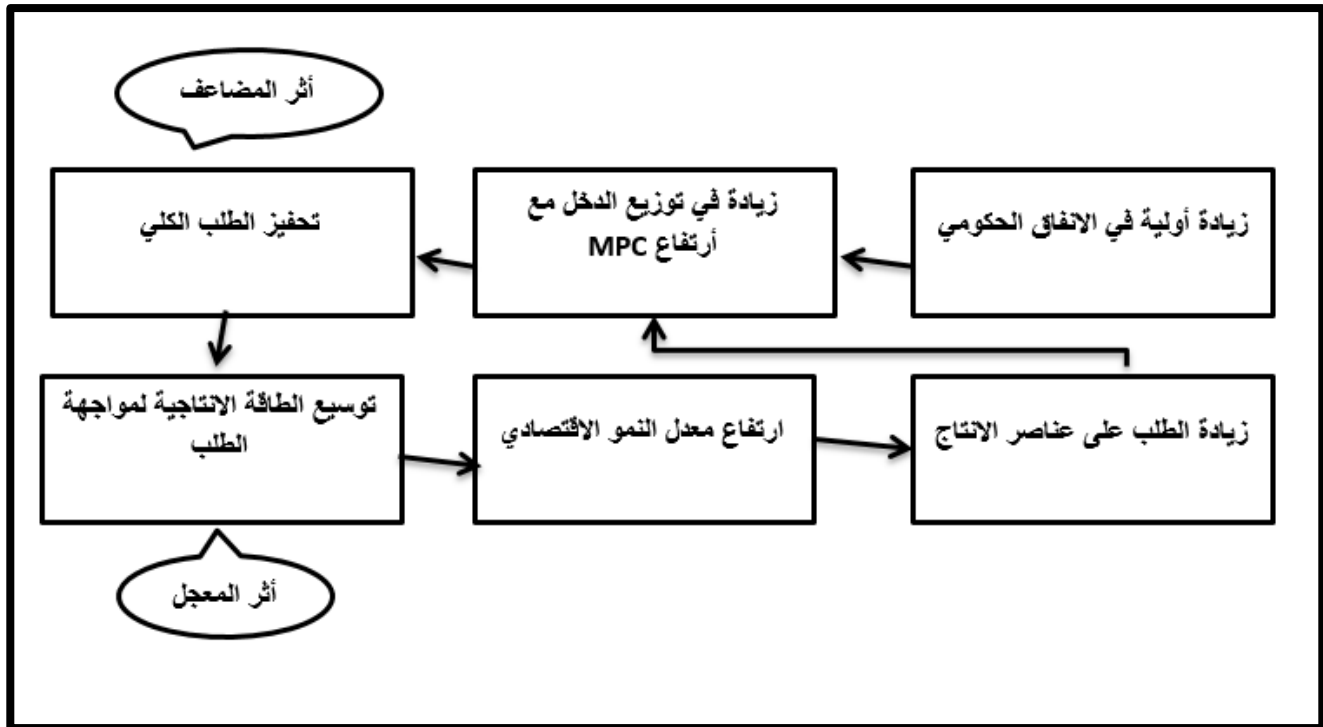


وبناءً على ذلك هناك علاقة متبادلة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بطبيعته الى زيادة الانفاق الحكومي، اي اتساع حيز الانفاق الحكومي بفعل قيامه بالعديد من الانشطة الداعمة للنمو متمثلة بتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحواجز للمنافسة، ومنع الاحتكار من خلال الاطر التشريعية والمؤسسية، وضمان الحفاظ على البيئة من التلوث وتدخلها في تصحيح مواضع فشل السوق لتنفيذ التخصيص الامثل للموارد وزيادة معدل النمو الاقتصادي. ومن جانب اخر فإن للانفاق الحكومي وفق المنهج الكينزي آثار غير مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي تتفاعل فيما بينها بفعل عامل الزمن لتولد آثار على الدخل والتشغيل وهذا ما يعرف بتأثير المضاعف . ففي حالة الركود او الكساد التي تتسم بإنخفاض الطلب الكلي عن

العرض الكلي ، فيسبب عدم توازنهما حدوث طاقة انتاجية فائضة، وبطالة في عناصر الانتاج ، ونظراً لأن الطلب الكلي لا يتحدد بشكل تلقائي عند مستوى التشغيل الكامل وما يسبب ذلك من إستمرار بقاء الاقتصاد فترات طويلة من الركود ، ففي هذه الحالات يبرز دور الانفاق الحكومي في معالجة الاختلال وإنعاش الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب الكلي عن طريق حقن النشاط الاقتصادي بجرعات منشطة لیتسنی رفع الطلب الكلي بإتخاذ التدابير المناسبة لزيادة الانفاق العام، وهنا سيبدأ عمل المضاعف عن طريق الآثار المتوالية على الناتج نتيجة تتابع الدخول النقدية المشتقة من الانفاق الحكومي المباشر، إذ إن الزيادة الأولية في الانفاق الحكومي كفيلة برفع القوة الشرائية لذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي مرتفع للاستهلاك، وهذا من شأنه تحفيز الطلب الكلي ، فيتوسع الناتج ويزداد الدخل (إذا ما وجدت قاعدة انتاجية مرنة).

### مخطط (1)

آلية عمل مضاعف الانفاق الحكومي



يوضح المخطط اعلاه ان زيادة الانفاق الحكومي وخاصة ذو الطبيعة الاستهلاكية سوف يولد زيادة في القوة الشرائية لذوي الدخل المحدودة وبافتراض وجود ميل حدي مرتفع للاستهلاك سيزداد الطلب الكلي، ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقة الانتاجية في مرحلة لاحقة وهكذا تتولى الزيادة في الدخل الاضافية ولكن بمعدل متناقص لتلك التي احدثتها الزيادة الاولية في الانفاق الحكومي حتى يتلاشى هذا التأثير.

بيد ان تحليل تأثير مضاعف الانفاق الحكومي يكن اكثر اتساقا مع واقع البلدان المتقدمة ولا يصح تعميم نتائجه على البلدان النامية في كثير من الأحوال، ففي البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة والقواعد الانتاجية المتطورة، يرد سبب تباطؤ او كساد النشاط الاقتصادي وحدوث البطالة الى قصور الطلب الكلي الفعال وبالتالي حتى يمكن زيادة النشاط الاقتصادي ( بتحديد العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك، كتسديد الديون، اكتناز الارصدة النقدية، شراء الاسهم والسندات ، التضخم....الخ)، فإن زيادة الطلب الفعال في هذه الأثناء يحقق هدفه بإنعاش النشاط الاقتصادي، غير ان الامر مختلف تماما بالنسبة الى ظروف البلدان النامية، فكساد الانشطة الاقتصادية لا يرجع في هذه البلدان الى قصور الطلب الكلي الفعال بقدر ما يرجع الى ضعف مرونة دالة العرض في تلك البلدان وقصور الموارد الرأسمالية واستفحال ظاهرة البطالة المقنعة في قطاعات الاقتصاد القومي وادارات الجهاز الحكومي و يكون الافراد ظاهرياً موظفون بيد ان انتاجيتهم تقترب من الصفر. هذا من جانب ، ومن جانب اخر ان المشكلة في البلدان المتقدمة هي وجود فجوة بين الدخل والاستهلاك الكلي جراء إرتفاع الميل الحدي للدخار وإنخفاض الميل الحدي للاستهلاك وعليه يحدث تباطؤ في النشاط الاقتصادي والذي يمكن ان يحفز بزياد الانفاق الحكومي. اما في البلدان النامية فالفجوة بين الدخل والاستهلاك محدودة للغاية بحكم إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك وفي ظل افتراض ضعف مرونة الجهاز الانتاجي واستفحال ظاهرة البطالة المقنعة، فإن زيادة ضخ الانفاق الحكومي ستؤدي الى توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد او زيادة الإستيرادات لضعف قدرة الاقتصاد على

استيعاب الجزء الكبير من الانفاق الحكومي الداخلي مما يؤدي الى زيادة التسربات في عمل مضاعف الانفاق الحكومي ومن ثم تقليل حدوث الزيادة المرغوبة في النمو الاقتصادي.

ان جدلية تأثير الانفاق الجاري الحكومي في النمو الاقتصادي لم تنتهي، بل اخذت حيزاً كبيراً على مستوى الدراسات التطبيقية، فقد انطلق (Kewak & Morrissey) في دراستهما لآثار الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في تنزانيا (Tanzania)، التي إستتدت على إنموذج بارو (Barro 1990) من تصنيفهما الانفاق الحكومي الى صنفين ( الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي)، فتوصل الباحثان الى ان زيادة الانفاق الاستثماري مرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي. وقد عزت الدراسة تلك العلاقة السلبية الى عدم كفاءة الاستثمارات العامة لكونها موجهة الى قطاعات ضعيفة التشابكات مع الأنشطة الداخلية فضلاً عن الظروف غير المواتية للاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار السياسي والتي انعكست بتقويض انتاجية الاستثمار مما كان له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، بينما وُجِدَ الانفاق الاستهلاكي الحكومي داعماً لنمو الناتج المحلي الاجمالي، وقد اشارت الدراسة الى صعوبة التوصل الى استنتاج يتعلق بتأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، فهناك العديد من المشاكل الواضحة تتعلق بتضارب البيانات، واهمال بعض العوامل المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، فضلاً عن صعوبة تصنيف فئات الانفاق العام من حيث انتاجيتها، فالحكم على انتاجية بنود الانفاق العام يكون من خلال اسهامها الايجابي في تعزيز الاستثمار الخاص والى المدى الذي تؤثر به تلك النفقات على دخل واستهلاك القطاع الخاص، لذا نجد في هذا السياق التوصيات المنتشرة بزيادة نسبة الاستثمار في الموازنات العامة في البلدان السائرة في طريق النمو ربما تكن مظلمة، فيكون من الأهمية بمكان التركيز على الانتاجية وليس حجم الاستثمار العام.

## ثانياً:- تأثير الانفاق الاستثماري في الناتج الكلي

تؤدي السياسة الانفاقية دوراً هاماً في عملية النمو وتبرز اهميتها من خلال ما تمارسه من تأثير على حجم الاستثمار باعتباره احد محددات النمو الاقتصادي، لذا يعرف الانفاق الاستثماري بأنه (المبالغ التي تخصصها الحكومة للحصول على المعدات اللازمة لزيادة الانتاج القومي السلعي والخدمي ويشمل الانفاق الحكومي المستعمل في شراء المعدات والمكائن للقيام بالانتاج او انشاء البنى التحتية كالطرق والجسور والمطارات والخزانات والسدود...الخ).

ان الآثار التي يتركها الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الاجمالي يمكن تحديدها من خلال التركيز بدرجة كبيرة على الآثار التي يتركها التراكم الرأسمالي في توسيع الطاقة الانتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إذ تلجأ البلدان الى استعمال السياسة الانفاقية لإحداث تراكم رأس المال عن طريق الاستثمار في البنى التحتية وفق مبدأ الاسبقيات في توجيه الموارد لتحفيز النمو الاقتصادي عبر تكوين هيكل انتاج مرن ومتنوع بأستعمال سياسات اقتصادية عقلانية لإحداث مضاعف ذو تأثير ايجابي في الاقتصاد ومعجل نشط لإدامة النمو بشكل متزامن مع نظام ضريبي فعال واستقرار سياسي واقتصادي بغية الوصول الى اعلى مستوى ممكن من الناتج، فمشاريع (البنى التحتية) تحفز نمو الناتج الكلي من خلال رفعها لعوائد الاستثمارات في الأنشطة المباشرة للانتاج وبشكل خاص المشاريع الانتاجية التي تعتمد التكنولوجيا المتطورة في العملية الانتاجية، من خلال آثارها الايجابية في مدخلات المشاريع الصناعية المتمثلة بالوفورات الاقتصادية بأنواعها التي تساعد على إنخفاض تكاليف الانتاج الى ادنى مستوياتها.

وعلى الرغم من ذهاب العديد من الدراسات الى وجود تأثير للانفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية في النمو الاقتصادي، الا ان اخفاق سياسة الانفاق الحكومي في البلدان النامية في تحديد حزمة المشروعات المتكاملة وفق اولويات الانفاق على تلك المشاريع المرتكزة الى التنوع، غالباً مايتسبب في إنخفاض العائد الاقتصادي على

تلك المشروعات، فإذا كانت مشاريع البنى التحتية المستهدفة من خلال الانفاق الحكومي موجهة الى قطاعات او أنشطة ضعيفة الجدوى اقتصاديا او لا ينجم عنها تشابكات مع الأنشطة الاقتصادية الداخلية فإن ذلك الانفاق سيسبب زيادة الإستيرادات من المستلزمات اللازمة لإقامة تلك المشاريع في حال عدم توفرها في الاقتصاد الوطني، وتزايد إستيرادات السلع الاستهلاكية في حال إنخفاض قدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة الانفاق الاستثماري في الامد القصير، لذا يكون من الأهمية بمكان توفير البنى التحتية لقطاعات القائدة او الصناعات القائدة كي تقود بدورها استثمارات جديدة لتمهيد الطريق لعملية التنمية، اذ يعتقد هيرشمان (Hirshman) في حال سريان التنمية بهذا المنوال فإن النمو ينتقل من القطاعات القائدة الى القطاعات التابعة ويستتبع هيرشمان فيقول عندما تبدأ المشروعات الجديدة، فإنها تجني ثمار الوفورات الخارجية التي ولدتها المشروعات السابقة، وبدورها فإن المشروعات الجديدة تولد وفورات خارجية يمكن ان تستفيد منها المشروعات الأخرى.

ان تأثير الانفاق الاستثماري الحكومي في نمو الناتج الكلي لا يقتصر على توفير البنية التحتية المادية للاقتصاد وإنما اخذ بعداً اوسع من ذلك، فقد اوضحت نظرية النمو الداخلي لبارو (Barro) كثيراً من الجوانب ذات الأهمية للعلاقة بين السياسة الانفاقية والنمو، إذ اوضح بارو (Barro) امكانية تجاوز فرضيات تناقص الغلة والانتاجية الحدية لرأس المال، مقترحاً ان هناك وفورات خارجية موجبة مترافقة مع رأس المال البشري والتي تعزز بزيادة الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري لرفع معدل النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد ذكر شولتز (Schultz) "ان مفتاح النمو يعتمد على نوعية السكان، ويعتقد ان البشر يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع" وقد ميّز شولتز (Schultz) رأس المال البشري عن بقية الانواع من رأس المال بأعتبره مصدر قابل للتجديد وليس هناك حدود نظرية لمخزونه خلافاً للانواع الأخرى من رأس المال، وان فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادت الى فكرة الاستثمار في رأس المال، بمعنى الاستثمار في تعليم البشر وصحتهم وتدريبهم وتنمية مهاراتهم التنظيمية والادارية. وهنا يبرز دور القطاع الحكومي ليؤدي دور اساسي في تخصيص الموارد لمساندة عملية النمو من خلال

انشاء مراكز الابحاث والتطوير وتدريب الكوادر البشرية وزيادة نسبة الانفاق عليها وحماية حقوق المخترعين وتشجيعهم على مواصلة الجهود في اعمال البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي التي اصبحت المنطلق الاساسي الذي يعول عليه في إحداث الفارق وخلق القفزة في الناتج و النمو الاقتصادي، فالتغير التكنولوجي ينتج عنه تحول تصاعدي لدالة الناتج الكلي، من خلال التأثير الايجابي الذي يحدثه في زيادة الانتاجية لكل عناصر الانتاج بما في ذلك العنصر البشري. بيد انه يتوخى الحذر من ان الانفاق على التعليم قد لا يتسم في خلق مهارات للعنصر البشري تلائم حاجة سوق العمل اي إنه يؤدي الى تكوين مخرجات كمية لا نوعية كما هو الحال في بعض البلدان بشكل يضطرها الى استيعاب جزء من قوة العمل في هياكلها الحكومية كمحاولات لتقليص البطالة وتوفير فرص عمل ضعيفة الانتاجية تفرض قيود على الحكومة لتمويل تعويضات اولئك الموظفين دون أن يسهموا في زيادة انتاجية الاقتصاد.

لقد وجد كل من ( Bil & klenow ) ان الانفاق الحكومي على التعليم المتلائم مع سوق العمل يمتلك علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي، وكذا الحال بالنسبة للانفاق على الرعاية الصحية وانظمتها مستندة الى فرضية ان الانفاق على الرعاية الصحية من شأنه ان يعمل على تقليل الامراض وزيادة القدرة على العمل ومن ثم زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي، وكذلك ان اسواق رأس المال غير المتكاملة تجبر الافراد على الاعتماد على الوالدين لتمويل نفقات التعليم، ففي حال عدم وجود مدخرات كافية لدى الوالدين مما يؤدي الى مستوى غير كفوء للتعليم، وقد ركزت الدراسة على ضرورة عدم ترك تراكم رأس المال البشري لآلية السوق، وذلك لصعوبة اقتراض الافراد لتمويل نفقات التعليم لكون رأس المال عنصر غير قابل للضمان من قبل مؤسسات التمويل، لذا فإن هناك دور اساسي للحكومة لتوفير التعليم لاحداث التراكم المرغوب في رأس المال البشري لدعم النمو الاقتصادي .

## ثالثاً :- تأثير الانفاق التحويلي في الناتج الكلي

تعرف النفقات التحويلية بأنها تلك النفقات التي لاتحقق زيادة مباشرة في الدخل القومي وإنما تحول القوة الشرائية بين الافراد والجماعات، فالدولة عندما تنفقها لاتحصل على سلع وخدمات مقابل ما انفقته وإنما تحول جزء من الدخل القومي من فئة اجتماعية الى اخرى، وغالباً ماتوجه هذه النفقات لاغراض اجتماعية وخاصة المتعلقة برفع المستوى المعاشي للافراد وتقديم الخدمات الاجتماعية بدون مقابل، كما في اعانات البطالة والعجز والشيخوخة ودعم اسعار السلع الاستهلاكية، فالهدف من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل، الذي عد بدوره هدفاً رئيسياً للسياسة المالية، بعد ان غدت مشكلة التفاوت في توزيع الدخل من المشاكل التي تثير مخاوف الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار في كافة دول العالم، فالتفاوت في توزيع الدخل يخلق في كثير من الاحيان نظام ضريبي غير فعال ومنظماً معيشياً صعباً ينتج عنه الكثير من المشاكل والامراض الاجتماعية، وتنفذ سياسة إعادة التوزيع بشكل كفوء من خلال الادوات المباشرة كالضرائب او المنافع التي تستهدف تحسين الدخل لدى الطبقات الفقيرة، و غالباً ما يُفضل إستعمال الضرائب على الدخل الشخصي لكونها تراعي قدرة المكلف على الدفع، فضلاً عن ان التحويلات النقدية تنعكس بنتائج ايجابية على الطبقات الفقيرة مقارنة بالدعم السعري الذي يستفاد منه الاغنياء والفقراء على حد سواء.

ولكي يتم توضيح تأثير الانفاق التحويلي في النمو الاقتصادي، لابد من تقسيم آثاره على جانبين، الاول، ان الانفاق التحويلي ذو تأثير سلبي في النمو الاقتصادي طالما يهدف تحويل القوة الشرائية من ذوي الدخل المرتفع الى الفئات المجتمعية ذات الدخل المحدود، فالدخل الشخصي المرتفع يعد شرط ضروري للادخار الذي يمكن ان يعزز الاستثمار والناتج الكلي.

فإذا كانت الفئات مرتفعة الدخل تدخر وتستثمر نسبة مرتفعة من دخلها، بينما الفئات منخفضة الدخل تتميز بانخفاض الميل الحدي للادخار والتي تنفق جُلّ دخلها في شراء السلع الاستهلاكية فتحويل القوة الشرائية في هذه



الحالة عن طريق الانفاق التحويلي سيسبب انخفاض الادخار لدى الفئات مرتفعة الدخل ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي، بالمقابل سيزداد الانفاق الاستهلاكي للفئات ذات الدخل المنخفض ومن ثم يزداد الطلب الكلي، وبافتراض عدم توفر طاقة انتاجية سيعمل تأثير المضاعف على زيادة معدلات التضخم دون زيادة الناتج الكلي، ان التأثير السلبي للانفاق التحويلي لا يتوقف عند هذا الحد وإنما قد يترتب على هذه التحويلات تأثير عكسياً لا يكون مناسباً لزيادة الانتاج، بل دافعاً على الكسل (البطالة)، حتى لو كانت النفقة التحويلية اقل من معدل الاجر السائد، مسببة تشويه للاختيار بين العمل والراحة لصالح وقت الراحة، وعندئذ يتطلب الامر الانتقال من بطالة غير ارادية الى بطالة ارادية، ولذلك غالباً ما اعتماد الحذر بشأن اختيار هذه التحويلات فيؤخذ منها ما يحفز الالتحاق بسوق العمل ويستبعد منها ما يسبب تشويه لسوق العمل، بالمقابل هناك اعتبارات عديدة تؤكد على أهمية الانفاق التحويلي كعامل يؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي، باعتبار ان الحماية الاجتماعية عامل مؤثر في التنمية، لكونها تحفز مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي، وتساعد على تعزيز بناء رأس المال البشري وتعزيز روح الاستثمار وتحسن المشاركة في اسواق العمل، فضلاً عن انها تعد عناصر اساسية في تحسين الانتاجية والانتقال الى الاقتصاد المنظم، مستندة الى الحجج الآتية:

- ا- ان انخفاض مستويات الفقر وما يترتب عليها من زيادة القدرة في الحصول على الائتمان لتمويل تعليم الاطفال وزيادة فرص الاستثمار العيني والنقدي، كل تلك العوامل ترفع من فرص مشاركة الافراد في النمو الاقتصادي.
- ب- ان الفئات مرتفعة الدخل في البلدان النامية، ليس لها الرغبة في الادخار والاستثمار، كما يحدث في البلدان المتقدمة، فتلك الطبقات توجه اغلب انفاقها على شراء سلع الترفيه او الادخار في الخارج، لذا فإن استراتيجية النمو التي تعتمد على حجم ونمو التفاوت في التوزيع قد لا تكون مناسبة للبلدان النامية، لأن ادخارات واستثمارات الطبقات الغنية لاتضيف للموارد الانتاجية وبذلك فإن فرض ضرائب على دخول هذه الطبقات، لتمويل برامج التحويلات الاجتماعية للفئات التي تفتقر الى الخدمات الصحية والتغذية السليمة، يمكن ان ينتج عنه ارتفاع

الانتاجية للطبقات الفقيرة، كما ان رفع المستوى المعاشي من خلال زيادة الانفاق التحويلي سوف يحفز زيادة الطلب على المنتج المحلي بفعل تنشيط دالة لاستهلاك للفئات المشمولة بالانفاق التحويلي، مما يعزز بدوره دوافع زيادة الانتاج، ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلي، اذ ان مثل هذا الطلب ينشئ ركائز اساسية في النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الشعبية الكبيرة في النمو الاقتصادي وفي هذه الاثناء يكون الانفاق التحويلي احد الادوات المهمة لمعالجة العجز المالي بفعل اتساع الاوعية الضريبية التي يولدها نمو الناتج الكلي المحفز بزيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق التحويلي.

## المبحث الثاني

### المصادر التمويلية للإنفاق الحكومي

تعد السياسة الإيرادية إحدى برامج السياسة المالية تخطيطها وتنفيذها الحكومة بصورة متكاملة مع السياسة الإنفاقية وفي إطار متكامل مع السياسة الاقتصادية للحكومة، بغية تحقيق أهداف اقتصادية ومالية وسياسية وفق الفلسفة العامة للحكومة، فلقد أصبحت مصادر التمويل أدوات قوية للسياسة الاقتصادية الكلية و وسائل لتحقيق غايات السياسة الاجتماعية وأهداف للسياسة الاقتصادية الجزئية، وتتميز السياسة الإيرادية بتفاعل مركب ما بين وظائف زيادة الدخل الحكومي من جانب وما بين وظائف السياسة الاقتصادية (الاستقرارية) والاجتماعية (التوزيعية) من جانب آخر .

#### أولاً:- تأثير الضرائب في الناتج الكلي

تُعرّف الضرائب بأنها (فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبراً من الأفراد دون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفته الاقتصادية)، فالضرائب في البلدان النامية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لها غرضان تقليديان هما:

**الغرض الأول :** الامتيازات الضريبية والحوافز المالية والتي تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة، إذ تقدم

للمستثمرين الأجانب لحثهم على توطيد مشروعاتهم في هذه الدول، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بهدف

تشجيع الاستثمار، وهذا هو الهدف الاستثماري للضرائب.

**الغرض الثاني :** هو تعبئة الموارد المالية لتمويل الإنفاق العام، فأياً كانت الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية في

الدول النامية فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير الأموال

لتمويل برامجها الإنفاقية على التعليم والصحة والبنى الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن العائق الذي يواجه أغلب

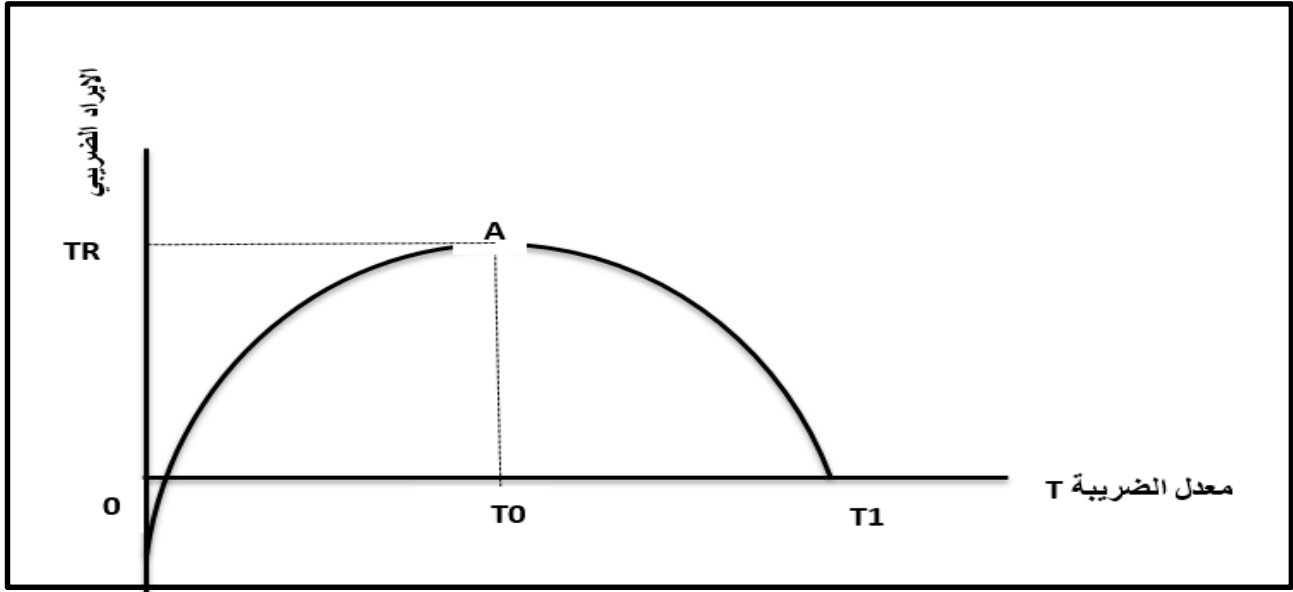
الدول في الاعتماد على الضرائب لتمويل برامجها الإنفاقية، هو كيفية تحديد الحدود المثلى للطاقة الضريبية،

فهي ليست مقدار ثابت وإنما حاصل تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية، جعلت تلك

العوامل من الطاقة الضريبية تختلف بين الدول والمجتمعات، كما تختلف في الدولة ذاتها بين مدة زمنية اخرى، فتكون كبيرة في مدة زمنية معينة وصغيرة في مدة اخرى. ومن المعلوم ان التوسع في فرض الضرائب يحدث مجموعة من الآثار الاقتصادية تختلف عمقاً واتساعاً حسب حجم الاستقطاعات الضريبية، فلقد قدم الاقتصادي آرثر لافر (Laffer Curve) منحنى يوضح فيه العلاقة بين معدل الضريبة والحصيلة الضريبية.

## الشكل (2)

### العلاقة بين الإيراد الضريبي ومعدل الضريبة



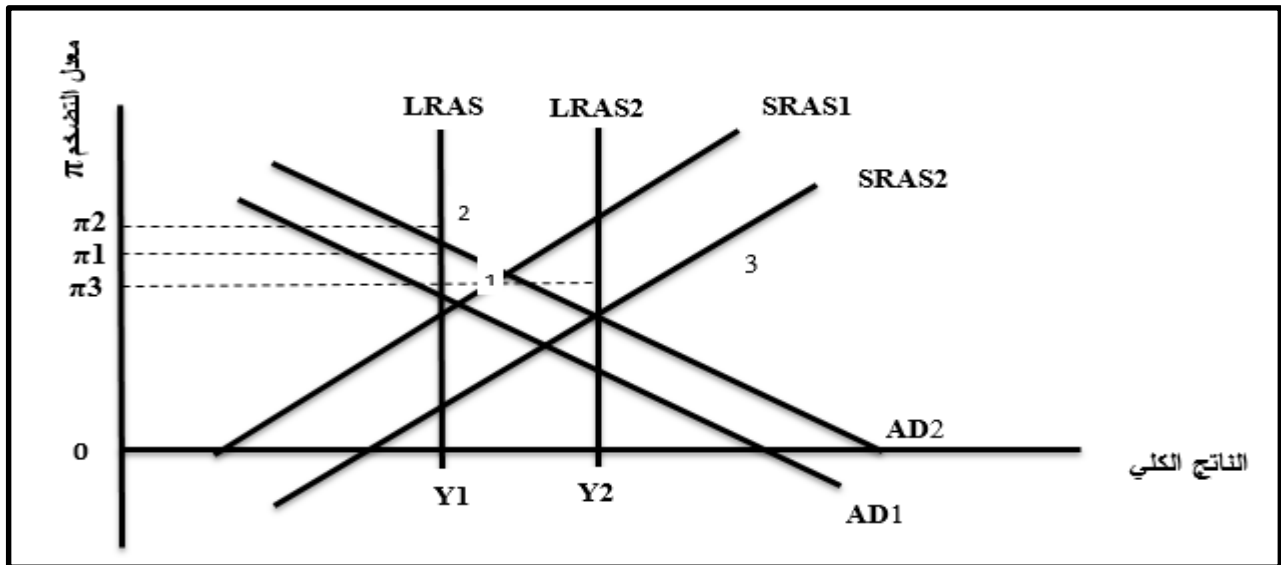
ويوضح المنحنى (0AT1) الى ان كل زيادة في معدل الضريبة تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية، وتستمر العلاقة الطردية بينهما في جزء المنحنى (0A) الى حد بلوغ الامثلية في معدل الضريبة (المعدل الضريبي الامثل T0) الذي يحقق اقصى ايراد ضريبي (TR) والذي يقابل اعلى نمو اقتصادي ممكن، الا ان تخطي المعدل الضريبي الامثل (T0) ينجم عنه انخفاض الحصيلة الضريبية (الجزء AT1)، وفق منطق المزيد من الضريبة تقتل الضريبة، الذي ينجم عن قيام المستثمرين بالتجنب الضريبي وذلك بترك الانشطة ذات الضرائب المرتفعة والتحول نحو الانشطة ذات الضرائب الاقل، فضلاً عن ان زيادة الضرائب تقلل الحافز لزيادة الانتاج واتساع التهرب الضريبي وهو ما

يؤدي الى انكماش الالوية الضريبية ومن ثم انخفاض الاليرادات الضريبية، لذا يكون من الأهمية بمكان احتساب المقدره التكاليفيه القوميه او الطاقة الضريبية القصوى ليتاح بعدها احتساب ما تحتاجه الحكومه من مصادر تمويل اخرى للقيام بالتزاماتها تجاه المجتمع في حال عدم كفاية الاليرادات الضريبية لتمويل تلك الالتزامات.

وفي مايتعلق بتأثير الضرائب في الناتج الكلي فقد اعتبر اقتصاديو جانب العرض ان الضرائب تنعكس بآثار سلبية في الأسعار التي يدفعها المشترون والأسعار التي يتقاضاها البائعون، اذ ترى هذه المدرسة (جانب العرض) ان الضرائب احدى التكاليف التي تؤدي الى خفض الالرباح للمنتجين من ناحية وتخفيض القوة الشرائية للأفراد (الدخول الاسمية) من ناحية اخرى، وعلى هذا الاساس تعد سبباً من اسباب التضخم، وان إرتفاع التكاليف بسبب إرتفاع الضرائب ينتج عنه إنخفاض الالرباح ومن ثم إنخفاض الانتاج، ومع بقاء الطلب عند مستواه الاعتيادي فلا بد من إرتفاع الأسعار بالشكل الذي يتناسب مع مستوى الطلب، لذا اكد على ان تخفيض الضرائب على المستثمرين ورجال الاعمال من شأنه ان يؤدي الى اعطائهم حافزاً قوياً على الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

### الشكل (3)

#### تأثير الضرائب في العرض الكلي



فالمحور الرأسي يمثل التضخم بينما يمثل المحور الأفقي الناتج الكلي، كما تمثل المنحنيات (LRAS1) و(LRAS2) العرض الكلي في الأمد الطويل، بالمقابل يمثل المنحنيان (SRAS1) و(SRAS2) العرض الكلي في الأمد القصير، ويوضح الشكل (3) أن تخفيض معدل الضرائب الشخصية ينتج عنها زيادة الدخل المتاح ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من (AD1) إلى (AD2) وارتفاع مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتاحة وزيادة التضخم من  $(\pi_1)$  إلى  $(\pi_2)$ ، مما يشكل أثراً إيجابيةً توسعيةً كبيرةً نتيجة لزيادة الحافز على الاستثمار وزيادة الطلب على عناصر الإنتاج، لتنعكس بنتائج إيجابية على العرض الكلي، مسببة انتقال منحنى العرض الكلي في الأمد الطويل إلى اليمين من (LRAS1) إلى (LRAS2) وتحول منحنى العرض الكلي في الأمد القصير من (AS1) إلى (AS2)، مما يؤدي إلى انتقال الاقتصاد من النقطة (2) إلى النقطة (3) أي زيادة الناتج الممكن من (Y1) إلى (Y2) وإنخفاض التضخم جراء تلك الزيادة في النمو من  $(\pi_2)$  إلى  $(\pi_3)$ .

وقد تحدثت الضرائب آثار سلبية في الناتج الكلي توضح من خلال حقيقة مفادها أن الضرائب تحدث تشوهاً في الاقتصاد، وأن تلك التشوهات تحدث تغييراً في دوافع الأفراد وقرارتهم في العمل والراحة والادخار والاستهلاك، فالتشوهات التي تحدث في الاقتصاد ينتج عنها إنخفاض الكفاءة وهو ما يدعى بالعبء الضريبي الزائد، لذا فالضرائب المرتفعة تعني في جوهرها معدلات مرتفعة من التشوهات، التي تؤدي في الوقت نفسه إلى إنخفاض الكفاءة ومن ثم إنخفاض معدل النمو الاقتصادي.

### ثانياً: تأثير الإيرادات الربعية في الناتج الكلي

تتفق أغلب الأدبيات الاقتصادية على أن الموارد الطبيعية تمثل إحدى مقومات التنمية الاقتصادية فالبلدان التي تمتلك موارد طبيعية بإمكانها أن تحقق النمو الاقتصادي بوقت أسرع وبشكل أفضل بالمقارنة مع البلدان التي تعاني من الندرة النسبية في هذه الموارد بإفترض ثبات العوامل الأخرى، بإعتبار أن تلك الموارد ثروات سيادية تستخرج وتوظف لحاجة الجهاز الانتاجي أو تحويل جزء منها إلى عملة أجنبية داعمة لعملية التنمية الاقتصادية.

بيدَ إن أغلب الدول (الريعية) المنتجة للموارد الطبيعية وبشكل خاص النفطية تواجه تحديات كبيرة تتمثل في اعتمادها المفرط على تلك الموارد في تمويل برامجها الانفاقية والإنمائية حتى اصبحت توصف هذه البلدان بالاقتصادات وحيدة الجانب، وحالة كهذه جعلت تلك البلدان (الريعية) تدور في اسواق السلع الاولية التي تخضع لتقلبات العرض والطلب، لتنعكس تلك التأثيرات بشكل صدمات غالباً ماتكون ناجمة عن مشاكل الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، فما ان نشطت الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة ازداد الطلب على منتج السلع الاولية مؤدياً الى رفع الأسعار وتعزيز الفوائض المالية، لذلك فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما تواجه تقلبات في إيراداتها الحكومية مقارنةً بالبلدان ذات الهيكل الاقتصادي المتنوع التي تكون إيراداتها مشتقة من انشطتها الانتاجية، لتترجم تلك التقلبات (في البلدان الريعية) الى ضعف أداء النمو الاقتصادي.

ان تلكوء الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يفسير من خلال إنموذجين هما:

**الإنموذج الاول:** يسمى بالمرض الهولندي (Dutch disease)، الذي ينصرف مفهومه الى العلاقة بين التوسع

في استغلال الموارد الطبيعية وبين تباطؤ وانكماش نمو الانشطة الانتاجية وهي العلاقة التي تفضي مزيداً من العوائد المالية وقليلاً من فرص العمل الوطنية في ظل انكماش الانشطة الانتاجية المحلية التي تفقد مزاياها باستمرار لصالح السلع الاجنبية المستوردة، فالتوسع في تصدير المورد الطبيعي يؤدي الى وفرة الموارد الاجنبية مما يقود الى رفع قيمة العملة المحلية مقترن بإنخفاض السعر النسبي للسلع المتاجر بها، من جانب اخر ان وفرة الموارد الريعية والتوسع في الانفاق الحكومي غير المبرر يسبب إرتفاع دخول الافراد مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية غير المتاجر بها ومع جمود العرض ترتفع اسعار السلع غير المتاجر بها، مما يسبب تدهور القدرة التنافسية الدولية للبلد المصدر، الامر الذي يدفع الى تقليص في قطاع الانتاج السلعي للبلد المضيف لصالح المستوردات الاجنبية، لذا فإن التغيرات في سعر الصرف النقدي بالعلاقة مع المستوى العام للاسعار تتطلب اهتمام كبير في بلدان الصادرات الطبيعية، إذا ينحرف سعر الصرف كثيراً عن مستويات تعادل القوة الشرائية، كما ولهذه الخاصية انعكاس في

الأنشطة الاقتصادية الداخلية، إذ تساعد على تخصيص غير كفوء لعناصر الانتاج بين القطاع الريعي وبقية القطاعات و يساعد انتقال عناصر الانتاج من القطاعات الانتاجية التقليدية الى القطاع المزدهر(الريعي) عن طريق المشاركة في العمليات الاستخراجية اما مباشرة بالانخراط في القطاع الريعي او تجهيز العمليات بالخدمات، مما يؤدي الى مفاومة مشكلة تراجع باقي القطاعات الانتاجية واستمرار تقدم قطاع التصدير المرتبط بالاقتصادات المتقدمة دون ان يسهم في تدوير عجلة الماكنة الانتاجية لبقية القطاعات.

**اما الإنموذج الثاني :** فيسمى لعنة الموارد وينطلق هذا الإنموذج من ملاحظة المبالغة في الانفاق الحكومي دون تحسب للتقلبات في مستويات الایراد من المورد الريعي الذي تعتمد عليه تلك البلدان اعتماداً شبه كامل او مراعاة حقوق الاجيال المستقبلية، وبما ان الانفاق عندما يرتفع لايمكن تخفيضه بسهولة لانه محكوم بقاضايا سياسية واجتماعية فمع كل قفزة في سعر المورد الريعي يرتفع الانفاق الجاري ،بسبب الميل الواطئ للادخار من ذلك المورد والميل المرتفع للاستيراد ،اذ تعول البلدان الريعية على الإستيرادات من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي المتنامي المصحوب بالمبالغة في الانفاق الحكومي مؤديا الى تقليل آثار مضاعف الانفاق على النشاط الداخلي، وزيادة تعرض البلدان الريعية للازمات المالية تبعا لذلك مضطراً الى الاقتراض للوفاء بمتطلبات الانفاق الحكومي، فالبلدان الريعية تمتاز بضعف تأثير ادوات الاستقرار التلقائي في النشاط الاقتصادي لكون الانفاق الحكومي يمول بشكل كبير من المورد الريعي ، ان هذا النوع من التمويل لايقترن بتخفيض الدخول القابلة للتصرف لإفراد المجتمع وبالتالي لا يؤثر سلباً على الطلب الخاص وخاصة الاستهلاكي منه ، كما ان استهداف عجز الموازنة من خلال الایرادات الريعية لا ينجم عنه تقليل الآثار التوسعية للانفاق الحكومي بل العكس ، خاصة اذا ما ادى الانفاق الحكومي الى زيادة القاعدة النقدية وهبوط اسعار الفائدة وبالتالي إرتفاعاً في الطلب الخاص، واذا ما اقترب الطلب الكلي من حدود الطاقة الانتاجية القصوى للسلع غير القابلة للإتجار، فإن الإستيرادات سوف تزداد لتوفير عرض سلعي مواكب للطلب المتزايد ، بشكل يفرض قيود على احتياطي العملات الاجنبية في البلدان الريعية.



وفي سياق إنموذج لعنة الموارد يستمر التوكيد على مساوئ السلوك الريعي للاقتصاد ، وهو مفهوم ذو دلائل كثيرة ، من بينها اندفاع الافراد المحموم ومحاولة الوصول أولاً الى تلك الايرادات والتهماء الجزء الأكبر منها ومراكمة الثروات من خلال ممارسة أنشطة هامشية لا تتطلب رؤوس اموال ومخاطرة ، بعيدة عن الميادين التي تقيد عملية التنمية او مشكوك في جدواها على مستوى الاقتصاد الكلي ، كما ان السلوك الريعي في سياق ذلك التنظير يطغى على الجهاز الاداري للدولة ومن مظاهره سوء الادارة والفساد المالي وتوسع الجهاز الحكومي بسبب تقاليد راسخة لا لأسباب موضوعية تخدم عملية التنمية، فكما ارتفعت الايرادات النفطية جنحت السلطات الى التعامل مع المشكلات الاقتصادية بصورة سطحية (كزيادة المنح والتعويضات لبعض الصناعات المهددة) مما يزيد اعتماد البلد على المزيد من الايرادات الريعية بدلا من معالجة المشكلة الجذرية وهذا ما يخلق بيئة استثمارية غير مواتية تنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. فضلاً عن ذلك ان التباين الشاسع الذي تخلفه انظمة الحكم الفاسدة بين مصالح المواطنين ومصالح الفئات الاخرى(المنتفعين) التي تتغذى على انعدام الحكم الرشيد في هذه البلدان يؤدي في أغلب الاحيان الى تسرب موارد البلد الريعي الى البنوك الاجنبية ، ولا يمكن استرجاعها او استعمالها في الاقتصاد في وقت لاحق ،ان هذا التسرب في الواقع هو ابشع ظواهر نقمة النفط نظراً لغياب مفاهيم الحكم الرشيد او سيادة القانون ونزاهة اجهزة الحكم وموضوعية القرارات في اجهزة الدولة وفي هذه الظروف تختفي الكفاءة في المؤسسات الحكومية والخاصة ، إذ ينتفي دورها كأعمدة ضرورية لنظام الحكم والعدالة ، ولأن المورد الريعي يمثل وسيلة سهلة للثراء لبعض الفئات ، نجد انه في اغلب الحالات سبباً للنزاعات إذ تستنزف تلك الصراعات جزء ليس بالقليل من الايرادات الريعية وتتعداها الى ديون هائلة تتحول الى دمار ورماد تاركَةً عبء ثقيل على الاجيال اللاحقة بدلاً من الفائدة المستديمة من الثروة الريعية.

ومع ذلك ان المرض الهولندي ولعنة الموارد ليس قدر محتوماً لا تستطع تلك البلدان الافلات منه، اذ من الممكن توجيه الايرادات الريعية (النفطية) الوجهة السليمة التي تعتمد على استراتيجية مدروسة تسندها ادارة جادة

وملتزمة مستندة الى اطار مختلف لفهم آليات عمل نظام السوق من خلال إيجاد الأواصر القوية بين قطاع المورد الريعي وبقية القطاعات الانتاجية لكي تمثل ركيزة قوية للنمو المستدام، ويتم ذلك عبر توجيه القدر الأكبر من موارد البلدان الريعية نحو اصول ثابتة ذات عطاء مستمر، وقاعدة انتاجية متنوعة لتهيئة الظروف الموضوعية للقطاع الخاص عبر اشراكه كطرف فاعل في عملية التنمية لا ان يبقى متطفل على ما يدره القطاع الريعي من ايرادات عالية القيمة.

## المبحث الثالث

### تطور الانفاق الحكومي ومصادر تمويله في العراق للمدة (1990-2020)

- شهد الاقتصاد العراقي مصاعباً اقتصاديةً وسياسيةً واجتماعيةً في تجربته التتموية خلال عقد التسعينات بشكل لم يسبق له نظير في التاريخ المعاصر، فالعراق لم يكن محاصر فحسب بل واجه فضلاً عن ذلك تدمير ولفترات زمنية غير منتظمة للبنى التحتية مما نتج عنه تدني أداء الانشطة الاقتصادية المحلية وتقليل كفاءة المجتمع الاقتصادية فضلاً عن تغيرات غير مرغوبة في أداء الاقتصاد العراقي جراء تعرضه الى مجموعة من القرارات الدولية ودخول العراق حرباً احدثت دماراً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً وفقدان العراق لبنيته الاقتصادية، المدنية والعسكرية على حد سواء، ويمكن تحديد اهم التأثيرات المباشرة التي عصفت بالاقتصاد العراقي:
- 1- توقف تصدير النفط العراقي للخارج وتجميد ارصده من العملات الاجنبية في البنوك الاجنبية، مما ادى الى توقف إستيرادات العراق من الخارج بسبب قيود نقص العملات الاجنبية.
  - 2- عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية المتراكمة نتيجة الحرب العراقية الايرانية.
  - 3- التعطل التام او الجزئي للطاقت الانتاجية بسبب قلة الموارد السلعية ومستلزمات الانتاج او بسبب التدمير الحربي، مما افضى الى تباطؤ معدلات الانتاجية للاستثمارات.
  - 4- توقف العمل ببرامج الاستثمار منذ بدء فرض الحظر والتوجه نحو إعادة اعمار ما دمرته الحرب، واقتصار تشغيل المنشأة الاقتصادية في ضوء ما متيسر من مستلزمات صناعية محلية.
  - 5- إنخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاخرى، نتيجة انقطاع موارد الدولة من العملات الاجنبية، ولجوء الدولة نحو التمويل بالعجز لتلبية متطلبات الانفاق العام، مما ادى الى تزايد الآثار النقدية للموازنة العامة ومن ثم تعاضم الكتلة النقدية في التداول والتي لم يقابلها عرض سلعي مناسب مما انعكس آثاره على التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية.
- ان فرض الحظر الدولي على الاقتصاد العراقي قد راكم من الاختلالات الهيكلية المتفاقمة اصلاً نتيجة لحرب انتهت منذ سنتين مما ادى الى تفاقم كبير في الفقر وتردي الوضع الصحي لعموم طبقات المجتمع، ولذا اضطر مجلس الامن الدولي الى اصدار القرار (986) في نيسان عام 1995، اذ أبرم اتفاق مع الامم المتحدة، سمح بموجبه بتصدير ما قيمته (2) مليار دولار أميركي من النفط كل ستة اشهر "النفط مقابل الغذاء والدواء" والذي دخل حيز التنفيذ عام (1996)، وبموجب قرار لاحق رقم 1284 لسنة (1999) سمح للعراق بتصدير كميات من النفط

بدون قيد، شرط ان الايرادات الناجمة من تصدير النفط الخام تودع في صندوق حساب خاص تحت اشراف لجنة العقوبات الدولية اطلق عليه صندوق تنمية العراق (FDI) وتوزع تلك الايرادات وكما يلي.

• 30% تعويضات الكويت

• 52% مشتريات احتياجات السكان عدا اقليم كردستان

• 13% لاقليم كردستان

• 5% تمويل لجنة التعويضات الدولية

مما تقدم ان العقد التسعيني هو العقد المقيد لامكانيات الاقتصاد المادية والمالية، نتيجة خضوع الاقتصاد العراقي للقرارات الدولية وحرمانه من المورد الريعي من جهة، واخفاقه في توليد عملات اجنبية من أنشطة انتاجية حقيقية من جهة اخرى، الامر الذي عمق بدوره من الاختلالات في الاقتصاد العراقي وزاد من مصاعب إعادة الاعمار خلال العقد نفسه.

جدول (1)

النفقات (العامة والجارية والاستثمارية) بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة لسنة اساس 2007 = 100 للمدة (1990 - 2020) (مليون دينار)

السنوات	الرقم القياسي العام	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات العامة	النفقات الجارية بالثابت	النفقات الاستثمارية بالثابت	النفقات عامة بالثابت
1990	0.26	11357	2822	14179.0	4368076.923	1085384.615	5453461.538
1991	0.073	15653	1844	17497.0	21442465.75	2526027.397	23968493.15
1992	0.134	25876	7007	32883.0	19310447.76	5229104.478	24539552.24
1993	0.413	50060	18894	68954.0	12121065.38	4574818.402	16695883.78
1994	2.3	171742	27700	199442.0	7467043.478	1204347.826	8671391.304
1995	11	605840	84943	690783.0	5507636.364	772209.0909	6279845.455
1996	9.3	506102	36439	542541.0	5441956.989	391817.2043	5833774.194
1997	11.4	354095	71707	425802.0	3106096.491	629008.7719	3735105.263
1998	13.1	824705	95796	920501.0	6295458.015	731267.1756	7026725.191
1999	14.7	831592	394626	1226218.0	5657088.435	2684530.612	8341619.048
2000	15.5	1151663	347037	1498700.0	7430083.871	2238948.387	9669032.258
2001	18	1490866	578861	2069727.0	8282588.889	3215894.444	11498483.33
2002	21.5	1762683	755602	2518285.0	8198525.581	3514427.907	11712953.49
2003	28.7	3631159	1270802	4901961.0	12652121.95	4427881.533	17080003.48
2004	36.4	13608947	17912480	31521427.0	37387217.03	49210109.89	86597326.92
2005	49.9	14683390	16147752	30831142.0	29425631.26	32360224.45	61785855.71
2006	76.4	32778999	6027680	38806679.0	42904448.95	7889633.508	50794082.46
2007	100	32719837	6588511	39308348.0	32719837	6588511	39308348
2008	112.7	25301181	14976016	40277197.0	22450027.51	13288390.42	35738417.92
2009	122.1	45941063	9648658	55589721.0	37625768.22	7902258.804	45528027.03
2010	125.1	54580860	15553341	70134201.0	43629784.17	12432726.62	56062510.79
2011	132.1	60925553.5	17832112.9	78757666.4	46120782.36	13498949.96	59619732.32
2012	140.1	75788623.7	29350952	105139575.7	54096091.15	20950001.43	75046092.58
2013	142.7	78746806.3	40380750	119127556.3	55183466.22	28297652.42	83481118.64
2014	145.9	76741672.6	35450452.5	112192125.1	52598816.04	24297774.16	76896590.2
2015	148	55381792.3	27431818.7	82813611.0	37420129.93	18535012.64	55955142.57
2016	148.1	55162767.6	18408054.9	73570822.5	37246973.4	12429476.64	49676450.03
2017	148.4	59025654.2	16464461.2	75490115.4	39774699.6	11094650.4	50869350
2018	149	67052856.1	13820332.7	80873188.8	45001916.85	9275391.074	54277307.92
2019	148.7	87300932.6	24422590.4	111723523.0	58709436.85	16424068.86	75133505.72
2020	149.6	72873537.5	3208905.4	76082442.9	48712257.69	2144990.241	50857247.93

المصدر / بالنسبة للاسعار الجارية (الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية الحسابات القومية) اما الاسعار الثابتة من عمل الباحث.

## أولاً: تحليل تطور الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) خلال المدة (1990-2002)

لقد شهدَ الانفاق الحكومي في العراق زيادة مستمرة بالاسعار الجارية خلال المدة (1990-2002) بيد ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي قد ساعدت على تدني قدرة الانفاق الحكومي في ايجاد الظروف المواتية للنمو الاقتصادي، وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي في تغطية الانفاق العام، فقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير بظروف الحرب وانعكاساتها على تراجع المورد النفطي، وبرزت معها الاختلالات الهيكلية والتي تمثلت بتراجع العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي، الامر الذي افضى الى تصاعد وتأثر التضخم والحاق اضراراً بالغة في الاقتصاد، وبدلاً من تركيز الجهود لتخفيف تلك الاختلالات الهيكلية، اظهر الهيكل المالي (الموازنة العامة) وجود اختلال كبير ناجماً عن ارجحية النفقات التشغيلية مقارنةً بالنفقات الاستثمارية، اذ يلاحظ من الجدول (2) ان الانفاق العام حقق اكبر إنخفاضاً سنة (1994) في مدة الدراسة وبلغ معدل نموه السنوي في تلك السنة (48.1-%) وعند مقارنة الانفاق الجاري بالاستثماري في العام نفسه نجد ان الانفاق الاستثماري بلغ (4574.8) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي سالب حوالي (73.7-%)، بينما نجد ان الانفاق الجاري بلغ معدل النمو السنوي (38.4-%)، ويرجع السبب في تلك الفجوة ما بين الانفاق الجاري والاستثماري الى قيام الدولة بمحاولة المحافظة على التوازن الاجتماعي بزيادة الانفاق التحويلي لتحقيق الامن الغذائي بإتباع الحكومة لسياسة دعم السلع والخدمات لتكن متوافقة مع مستويات التضخم وإنخفاض المستوى الحقيقي لدخل الفرد بسبب ضغوط الحظر الاقتصادي من خلال التوسع في الاصدار النقدي الجديد لتمويل ذلك الانفاق. ، وبشكل عام يلاحظ من الجدول (2) في المدة (1990-1996) كان نمو اجمالي الانفاق المركب (0.97%) بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب للانفاق الجاري (3.19%) بالمقابل معدل النمو السنوي المركب للانفاق الاستثماري (13.55-%)، ويرد ذلك الى تفاوت معدلات التضخم خلال سنوات الحضر الاقتصادي الاولى، اما في المدة (1997-2002) فيلاحظ ان الانفاق الاستثماري قد حقق معدلات نمو سنوية عالية، ففي عام 1997 بلغت معدلات النمو السنوية (35.9-%) و(42.9-%) لكل من الانفاق العام والانفاق الجاري على التوالي ويرجع السبب الى اعتماد نهج التدبير الاقتصادي لإحتواء الانشطة التضخمية من خلال تقليل التوسع في الانفاق الحكومي وتقليص عجز الموازنة، وفي عام (1999) حقق الانفاق الجاري انخفاضاً فبلغ (5657) مليار دينار بعد ان كان (6295.4) مليار دينار وبمعدل انخفاض بلغ (10.1-%). بينما بلغ معدل نمو الانفاق الاستثماري لذات العام (267.1%)، اما في عام (2000) فقد اذ بلغ معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية (16.6-%). مقابل ذلك تؤثر المدة (1997-2002) تقلبات لكل من الانفاق العام والانفاق الجاري، ان التحسن في تخصيصات الانفاق الاستثماري يمكن تأشيرها من خلال معدلات النمو السنوية

المركبة على طول المدة فبلغ معدل النمو المركب للانفاق الاستثماري للمدة (1997-2002) (27.86%) مقابل (14.87%) للانفاق الجاري و(17.74%) بالنسبة للانفاق العام. وبشكل عام بلغ متوسط الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق خلال المدة (1990-2002) (87.3%) وبلغ متوسط الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام (21.1%) وبذلك فقد اهتمت السياسة الانفاقية الانفاق التتموي (الاستثماري) واعطت اهمية نسبية الى الانفاق الاستهلاكي (الجاري) رغم حاجة الاقتصاد العراقي الى تصحيح هيكل الاقتصاد الذي يتسم بالاختلال.

## جدول (2)

تطور الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الثابتة لسنة 2007=100 للمدة (1990-2002)

(مليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق العام (1)	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	الانفاق الجاري (2)	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	نسبة 1:2	نسبة 1:3
1990	5453461.5	-	-	4368076.9	-	-	1085384.6	-	-	80.1	19.9
1991	23968493.2	339.5	3.19	21442465.7	390.9	3.19	2526027.4	132.7	10.5	89.5	10.5
1992	24539552.2	2.4	3.19	19310447.8	-9.94	3.19	5229104.5	107	21.3	78.7	21.3
1993	16695883.8	-31.9	3.19	12121065.3	-37.2	3.19	4574818.4	-12.5	27.4	72.6	27.4
1994	8671391.3	-48.1	3.19	7467043.5	-38.4	3.19	1204347.8	-73.7	13.9	86.1	13.9
1995	6279845.5	-27.6	3.19	5507636.4	-26.2	3.19	772209.1	-35.9	12.3	87.7	12.3
1996	5833774.2	-7.1	3.19	5441956.9	-1.2	3.19	391817.2	-49.3	6.7	93.3	6.7
1997	3735105.3	-35.9	14.87	3106096.5	-42.9	14.87	629008.8	60.5	16.8	83.2	16.8
1998	7026725.2	88.1	14.87	6295458	102.7	14.87	731267.2	16.3	10.4	89.6	10.4
1999	8341619.1	18.7	14.87	5657088.4	-10.1	14.87	2684530.6	267.1	32.2	67.8	32.2
2000	9669032.2	15.9	14.87	7430083.9	31.3	14.87	2238948.4	-16.6	23.2	76.8	23.2
2001	11498483.3	18.9	14.87	8282588.9	11.5	14.87	3215894.4	43.6	28.0	72.0	28.0
2002	11712953.5	1.8	14.87	8198525.6	-1.01	14.87	3514427.9	9.3	30.0	70.0	30.0
معدل المتوسط											
										87.3	21.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية للسنوات (1990\_2002) . وقد تم احتساب

- القيم بالاسعار الثابتة وفق المعادلة (  $\frac{\text{الانفاق الحكومي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}} \times 100$  )

- معدل المتوسط = (قيمة الانفاق الجاري / قيمة الانفاق العام) \* 100

- احتسب معدل النمو السنوي وفق الصيغة الاتية (  $\frac{y_2 - y_1}{y_1} \times 100$  ) ، اما معدل النمو المركب فقد احتسب وفق الصيغة

الاتية:

$$r = \left[ \frac{P_1}{P_0} \right]^{\frac{1}{n}} - 1$$

## ثانياً :- تحليل تطور الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري ) خلال المدة (2003-

(2020

يستند اتجاه التحول نحو اقتصاد السوق على الانسحاب التدريجي للدولة من العملية الاقتصادية ويدعو الى تقليل دور القطاع العام في الاقتصاد من خلال تبني برامج الخصخصة الكاملة، اي انه يهدف الى تقليل دور القطاع العام في تنظيم التوازنات الاقتصادية داخلياً ومع الخارج، إذ تُبرّر تلك المنهجية من خلال حقيقة مفادها ان التحكم المركزي بمتغيرات الاقتصاد الكلي يمكن ان يؤدي الى تشوّه القيم الحدية في استعمال موارد الاقتصاد نظراً لإختلاف اهداف ومعايير ممارسة الانشطة من قبل القطاع العام الذي يتجاهل معيار الربح مقابل تبني اساليب ادارة الاعمال المرتكزة الى العائد على الاستثمار وفق آليات السوق والمنافسة المعتمدة من القطاع الخاص، فضلاً عن ما يمكن ان ينجم عنه من تبعات تتمثل بفسح المجال لزيادة الفساد المالي والاداري، وعلى هذا الاساس فان وجود الدولة بوصفها ضابطاً لإيقاعات السوق يجب ان يُحدد في ضوء عدم المساس بالسلبيات المنظورة لكلا النظامين (السوقي والمركزي).

شَهِد الاقتصاد العراقي تحول نحو اقتصاد السوق بعد عام 2003 على الصعيد التشريعي من خلال اعتماد جملةً من الاصلاحات شملت مجمل سياسته الاقتصادية، إذ ابتدأت سلطة الائتلاف المؤقتة (السلطة المدنية للاحتلال) في العراق بأخذ زمام المبادرة في اطلاق الاصلاحات السريعة في البنية التحتية القانونية للقطاع المالي لتسهيل انتقال الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وكان في مقدمة تلك الاصلاحات اصدار قانون بنك مركزي يستعمل ادوات السوق النقدية غير المباشرة لإستهداف التضخم والتصدي له بهدف توفير الاستقرار ومناخ سعري مواكب لآلية تحرير الأسعار، وعلى صعيد المالية العامة ابتدأت محاولات لخصخصة القطاع العام تمثلت بالسماح للشركات الاجنبية بتملك المشاريع الاستثمارية بنسبة (100%) باستثناء القطاع النفطي فضلاً عن ذلك امكانية تحويل ارباح تلك شركات دون الخضوع للضرائب، ولقد عمدت سلطة الائتلاف الى تخفيض الضرائب المباشرة على الشركات الاجنبية من (45%) الى (15%) كحد اقصى بهدف تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وقد كان



هذا الاجراء محل ترحيب لدى الادارة الاميركية بوصفه يجعل للعراق الافضلية في امتلاكه لاكثر قوانين الاستثمار انفتاحا في العالم .

وعلى ذلك فإن استراتيجية الموازنة خلال مدة الانتقال اشتركت بتجسيد استراتيجية اقتصادية تمثلت في ابتعاد الحكومة عن سياسة التخطيط المركزي وانسحاب الحكومة التدريجي من الادارة المباشرة للمؤسسات الاقتصادية وتعميق الممارسات اللامركزية في الادارة، والعمل على توفير البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي والبنى التحتية الضرورية، فضلاً عن ترشيد الانفاق الدعم الحكومي وتحويل الدعم الشمولي الى دعم موجه نقدي (قدر الامكان )، وكان ينبغي بالسياسة الاقتصادية ان لا تخترق الواقع وأن تنطلق من شروطه ومحدداته من خلال توفير الشروط الموضوعية لذلك التحول بأعتبار ان النشاط الاقتصادي يعاني من اختلالات كبيرة ويستلزم توجيه رشيد وكفوء وان القطاع الخاص لايزال يفتقر الى المؤهلات لأشغال المساحة التي يتركها القطاع العام في النشاط الاقتصادي المتعثر ذو البنى التحتية المتهترئة التي يعد توفيرها شروط مسبقة لتعظيم مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية بشكل يخفف اعباء التنمية .

اذ لوحظ بعد تزايد الايرادات الحكومية بعد رفع الحظر عن الايرادات النفطية، وعدها مركز ثقل الموازنة العامة، إن الشروط الموضوعية اللازمة للتحول نحو اقتصاد السوق والتي تتمثل بفرض قيود على إيرادات ومصروفات الموازنة لزيادة فاعلية ذلك التحول، قد تم اختزالها بهيمنة كبيرة للعدالة التوزيعية للموازنة العامة على حساب الكفاءة الانتاجية (بتغليب النمط التشغيلي الذي طبعت به موازنات البلد خلال السنوات الماضية وتبني سياسة التشغيل الواسع عبر الموازنات السنوية لتوزيع الربح النفطي على أكبر فئة اجتماعية ممكنة). وعلى ذلك استمرت السياسة المالية العمل وفق منهجية التوسع في الانفاق الاستهلاكي الحكومي بغية زيادة الطلب على السلع المنتجة محلياً بالشكل الذي يؤدي الى ازدهار القطاعات الانتاجية المحلية دون تضمين ومناقشة علاقة الانفاق بالمستوى العام للأسعار والتضخم المحتمل، وكان الأولى تقصّي مديات قدرة الاقتصاد على استيعاب الانفاق بكفاءة كي تهتم

الحكومة بجانب العرض من خلال توفير البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي وتجنب او فك حلقات الاختناق من خلال ترشيد اجراءات التدخل المطلوبة، لذا قد يكون توجه التوسع في الانفاق الاستهلاكي ملائم للدول الرأسمالية التي بلغت مرحلة من التطور في قواعدها الانتاجية الفاعلة ولها القدرة الكبيرة على استيعاب الطلب الكلي المتزايد الناجم عن التوسع في الانفاق ونمط اقتصادي واضح المعالم، مما يجعل هذه المنهجية غير منسجمة مع العراق المتميز اصلاً بضعف قواعده الانتاجية خصوصاً في مجالي الزراعة والصناعة فضلاً عن تدهور البنية التحتية اللازمة لمساندة تلك القطاعات، وعلى ذلك لم يوفر الاقتصاد الانتقالي في العراق بعد عام 2003 الشروط الموضوعية وأسس التحول نحو اقتصاد السوق، اذ اقتصر التحول بخلق سوق مالية شديدة التحرر وتحرر منفلت في قطاع التجارة الخارجية، بالمقابل لم تشهد قطاعات الاقتصاد الاخرى اي تحول ممكن ان يتكامل مع السوق المالي في تحرره سواءً في خصخصة المشاريع العامة التي تقارب (مائتي مشروع وتضم في صفوفها اقل من مليون عامل عاطل عن العمل او شبه مشغول والذين بدورهم يتلقون تعويضات كموظفين دون ان تسهم مشاريعهم بزيادة القيمة المضافة للاقتصاد) او زيادة كفاءة استعمال موارد الموازنة بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية في الاقتصاد القومي.

ان الاقتصاد العراقي لازال يفتقر الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي، إذ لازالت وزارة المالية (باعتبارها المسؤولة عن رسم السياسة المالية) تتفاوض في ما يخص جانب الانفاق مع الوزارات، مسترشدة بمؤشر واحد هو (كم كان تخصيص الوزارات في السنة الماضية وماهي احتياجاتها الحالية، وتخضع وزارة المالية للمناقشات مع الجهات والوزارات، فالوزارات تطالب بزيادة تخصيصاتها ووزارة المالية تحاول بالابقاء على نفس التخصيص او التخفيض حسب ما هو متوقع من ايرادات التي هي الاخرى لاتوجد أية آلية في التأثير عليها بحكم اعتمادها بنسبة (90%) على المورد النفطي. وكان ينبغي بالسياسة المالية ان تمتلك الكثير من القنوات لتوجيه للمتغيرات الاقتصادية كالنضخم والبطالة والنواتج المحلي لتغيير مساراتها بالاتجاه المرغوب من خلال اجراءات مستمرة اينما يحصل الانحراف في

سلوك تلك المتغيرات، وتتولى متابعتها من خلال قاعدة بيانات واسعة ومتطورة من خلال جهاز كفوء يعنى بإجراءات السياسة المالية ونتائج تطبيقاتها، لا ان تبقى السياسة المالية توزع التخصيصات وتحصر جهودها في جمع الإيرادات الربعية وتأخير صرفها خشية تجاوز الادارات الحكومية استحقاقاتها تحت فكرة سد العجز المقصود مما يمنع حدوث التوسع او الانكماش المالي في الموازنة الذي من المفترض ان ينظم حسب حاجة الاقتصاد، ولذا لا توجد أية آلية لتمويل العجز الا بصورة محاسبية من خلال تقدير سعر ادنى للبرميل النفطي المصدر لتساهم فروقات السعر ان وجدت في تغطية العجز الذي قد يتحول الى فائض ويستكمل بموازنة تكملية. بالمقابل نجد ان التوسع في النفقات العامة الاستهلاكية الممولة بالريع النفطي مقابل إنخفاض مساهمة افراد المجتمع في تحمّل تكاليف الخدمات العامة نتيجة إنخفاض العبء الضريبي وضعف فاعلية النظام الضريبي، قد أضحى ثابت من ثوابت سلوك المالية العامة في العراق وهو الامر الذي افقد السياسة المالية قدرتها في تحقيق الاستقرار والنمو لعدم قدرتها في التحكم في متغيرات الاقتصاد واقتصارها على توزيع التخصيصات في ضوء الإيرادات النفطية المتوقعة.

فقد لوحظ بأن سلوك الموازنة يساير بدرجة كبيرة للأزمات التي تحصل في البلدان المتقدمة وانعكاسها على السوق النفطية ويرجع ذلك الى ضعف مرونة المثبت الديناميكي الاحادي (التمثل بسعر البرميل الذي يُعتمد لاحتساب إيرادات الموازنة) والذي يتميز بخلوه من آلية تغيير بشكل يؤثر على إيرادات الموازنة نظراً لإقراره مرة واحدة في بداية السنة المالية وتحتسب وفقاً له إيرادات الموازنة، و ان ذلك التساير جعل النمو في الاقتصاد العراقي مرهون بالموارد المالية مرتفعة القيمة والتي تكون ناجمة عن الصدمة الخارجية الموجبة في السوق النفطية، بالمقابل يتقلص النمو الاقتصادي عندما تنخفض مستويات الموارد المالية النفطية عن حجم الانفاق الحكومي، إذ ان الانفاق الحكومي يُوزع بنفقات استهلاكية مفرطة بشكل يوفر نمطاً معيشياً لفئة اجتماعية كبيرة دون ان تبذل جهداً انتاجياً يوازي قيمة الإيرادات النفطية الموزعة على تلك الفئة، مما افقد الانفاق الحكومي تقنية الاستقرار التلقائي طالما ان ذلك الانفاق الاستهلاكي يتسم بضعف تولد قيمة مضافة سلعية كبيرة للاقتصاد يمكنها ان تعزز إيرادات الاقتصاد

من خلال التوسع في فرض الضرائب بشكل يعوض الإنخفاض في الإيرادات النفطية والافلات من قبضتها، وان تلك المسaire قد أثرت في السياسة المالية من ناحيتين:

أولاً: منح اولوية كبيرة نسبياً للانفاق ذو الطابع الاستهلاكي على سواه من بنود الانفاق الاستثماري، اذ اصبح الانفاق الاستهلاكي الحكومي يتبوء التفضيل الاول لدى الحكومة والمشرعين، باعتباره يسبق اهداف الاستقرار والنمو ومما عمق من هذه الاشكالية ان الانفاق الاستهلاكي مرناً باتجاه الإرتفاع بشكل طردي مع الإيرادات النفطية لكنه ضعيف المرونة باتجاه التخفيض، بالمقابل ان هناك ضعف في اللجوء الى المثبتات الديناميكية واسعة الطيف (اي الاعتماد على طائفة متنوعة من الإيرادات بديلة للإيراد الانفطي) تؤشرها اتجاهات موارد الموازنة الأخرى، فعلى سبيل المثال، لانتجاوز نسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة (6%) في احسن الاحوال، وعلى ذلك اضحى السلوك الاستهلاكي للموازنة مُضراً بظروف الاستقرار والنمو وهو ما يرفع الحاجة الى إعادة النظر في هيكلية الموازنة العامة وبناء اولوياتها بهدف منح الاستقرار والنمو التفضيل الاول في اجراءات السياسة المالية .

ثانياً : وجود طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية لتشكل تلك الطبقة هيكل توظيف يتمتع بحماية عالية عن مؤثرات إنخفاض الإيرادات الحكومية، وفضلاً عن ذلك ان هيكل التوظيف يتسع باتساع الموارد الريعية في فترات الازدهار الاقتصادي للبلاد ولكن لايمكن تقليصه خلال فترات الركود والانتكاس اي في الفترات التي تنخفض فيها الإيرادات المالية الحكومية، فضلا عن ذلك يتم اللجوء الى الاقتراض بغية تأمين الانفاق الاستهلاكي كتعويضات الموظفين ورواتب المتقاعدين على الرغم من أن الفكر المالي يؤكد على عدم امكانية تبرير اللجوء الى الاقتراض الا لتمويل الانفاق الاستثماري كون الاخير يولد اصولاً انتاجية تستفيد منها الاجيال الحاضرة والمستقبلية، كما ان تلك المسaire جعلت المخصص للاستثمار في الموازنة العامة يستعمل للتصدي و امتصاص آثار إنخفاض الإيرادات الريعية، فعندما تزداد الإيرادات يصيب الاستثمار العام جزءاً من تلك الزيادة

وعندما تتخفف لا تتأثر النفقات التشغيلية كثيراً بل تقتطع أكثر النقيصة من الاستثمار، وبذلك فقد تمتع هيكل التوظيف الحكومي بكيان حمائي مؤسسي تكون الدولة فيه اشبه بمظلة تأمين اجتماعي تعمل بثلاث اتجاهات هي:

أ- لانسريح للموظفين لاسباب اجتماعية واقتصادية عميقة .

ب-تتخفف مساهمتها في الإيرادات الضريبية الى ادنى حد ممكن .

ج- غير مستعدة للتخلي عن اي مستحقات مالية حصلت عليها في ظروف مواتية .

وعلى ذلك فإن سلوكية السياسة المالية من خلال أدواتها الرئيسية (الموازنة العامة) قد تجسدت بتعظيم الانفاق الجاري (الاستهلاكي) على حساب إنخفاض الانفاق الاستثماري والذي ظهر واضحاً في تكوين وهيكل الموازنات العامة طوال المدة ما بعد التغيير السياسي الى الوقت الحاضر، مما اضر بمشاريع البنية التحتية الضعيفة والتي عُدت شرط مسبق لنهوض القطاع الخاص و وضع الاقتصاد على قاعدة التنمية .

اذ يلاحظ من الجدول (3) ان هناك حالة من التذبذب في مجمل النفقات للموازنات السنوية طيلة المدة (2003-2020) فهي مرتفعة في سنة ومنخفضة في سنة اخرى بل وفي نسب نمو سالبة في سنة معينة عن السنة السابقة لها، كما يلاحظ ان اجمالي الانفاق بلغ (86597.3) مليار دينار في سنة 2004 وكان معدل نموه السنوي عن السنة السابقة (407%)، وكذلك ازداد الانفاق الجاري لذات العام ليصل الى (37387.2) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره (195.5%) وازداد ايضاً مقدار الانفاق الاستثماري بدرجة كبيرة جداً اذ بلغ (49210.1) مليار دينار وبمعدل نمو مقداره (1011.4%) ويعود سبب هذه الزيادة في هذا العام الى سياسة مجلس الحكم الذي توجه الى الانفاق في كل المجالات (رواتب، واعادة الاعمار، ومخصصات خطورة، ومنح مناصب جديدة كثيرة)، بينما نجد ان اجمالي الانفاق العام قد إنخفض في سنة 2005 الى (61785.8) مليار دينار، إذ حقق اجمالي الانفاق العام معدل نمو سلبي مقداره (-28.6%)، ويعود ذلك الى بروز ازمة التضخم الناجمة عن شحة الوقود وارتفاع

اسعارها، اما في سنة 2007 فقد انخفض معدل نمو الانفاق الجاري بمعدل قدره (23.7-%) مشكلا نسبته الى اجمالي الانفاق العام تمثلت (83.2-%)، بالمقابل بلغ معدل انخفاض الانفاق الاستثماري في العام نفسه (16.5-%). اما في عام 2008 فقد زادت النفقات الاستثمارية بنسبة (101.7-%) وانخفضت النفقات الجارية بنسبة (31.4-%) ويعود السبب في ذلك الى الظروف الامنية والسياسية، اما خلال عام (2009) فقد زادت النفقات الجارية بنسبة (67.6-%) وانخفضت النفقات الاستثمارية بنسبة (40.5-%) إذ حقق اجمالي الانفاق معدل نمو موجب مقداره (27.4-%) ويعود السبب في ذلك الى زيادة رواتب الموظفين عند تطبيق قانون رواتب موظفي الدولة في عام 2008 وطبق في عام 2009 فضلاً عن حدوث الأزمة العالمية التي انعكست بشكل صدمة عرض سلبية نتج عنها انخفاض سعر البرميل النفطي الذي يعد الممول الرئيس للانفاق الحكومي، واستمرت النفقات بشقيها الجاري والاستثماري بالزيادة حتى عام 2014 وهو العام الذي شهد دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق وكان السبب بانخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة (14.1-%) وانخفاض النفقات الجارية بنسبة (4.7-%) وانخفاض اجمالي النفقات بنسبة (7.9-%)، واستمر الانخفاض في عام 2015 وبشكل اكبر اذ بلغ الانخفاض باجمالي النفقات بنسبة (27.2-%) ونسبة انخفاض النفقات الجارية (28.9-%) وانخفضت النفقات الاستثمارية الى نسبة مقدارها (23.7-%) اما في عام 2016 فقد زاد الانخفاض في النفقات الاستثمارية الى ان بلغ ما نسبته (32.9-%) وقلت نسبة انخفاض اجمالي النفقات اذ بلغت (11.2-%) اما بالنسبة الى النفقات الجارية فقد قلت نسبة الانخفاض بنسبة كبيرة اذ بلغت (0.5-%)، اما في السنوات 2017 و2018 و2019 فقد استمرت اجمالي النفقات بالارتفاع وبشكل موجب وكذلك بالنسبة الى النفقات الجارية اما النفقات الاستثمارية فقد كانت في السنوات 2017 و2018 سالبة وارتفعت في عام 2019 لتصبح نسبة موجبة مقدارها (77-%) اما في عام 2020 فقد عادت النسب السالبة في مقدار النفقات اذ بلغت اجمالي النفقات ما نسبته (32.3-%) والنفقات الجارية ما نسبته (17-%) وكانت النفقات الاستثمارية اكثر نسبة انخفاض اذ بلغت (86.9-%)، ويعود سبب الانخفاض الكبير الى انتشار جائحة كورونا

وتوقف اغلب القطاعات الاقتصادية، وبلغت نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات (95.8%) في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات (4.2%). وكان معدل النمو المركب للمدة (2012 - 2020) بالنسبة الى اجمالي النفقات فقد انخفض بنسبة (-4.2%) وانخفض معدل النمو المركب بالنسبة للنفقات الجارية ما نسبته (-1.2%) وبلغت نسبة انخفاض معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية (-22.2%).

### جدول (3)

تطور الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بالاسعار الثابتة لسنة 2007=100 للمدة (2003-2020)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الانفاق (1)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %	الانفاق الجاري (2)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %	الانفاق الاستثماري (3)	معدل النمو السنوي %	معدل النمو المركب %
2003	17080003.5	45.8	13.1	12652121.9	54.3	15.5	4427881.5	25.9	74.1
2004	86597326.9	407	13.1	37387217	195.5	15.5	49210109.8	1011.4	43.2
2005	61785855.7	-28.6	13.1	29425631.3	-21.3	15.5	32360224.4	-34.2	47.6
2006	50794082.5	-17.8	13.1	42904448.9	45.8	15.5	7889633.5	-75.6	84.5
2007	39308348	-22.6	13.1	32719837	-23.7	15.5	6588511	-16.5	83.2
2008	35738417.9	-9.1	13.1	22450027.5	-31.4	15.5	13288390.4	101.7	62.8
2009	45528027	27.4	13.1	37625768.2	67.6	15.5	7902258.8	-40.5	82.6
2010	56062510.8	23.1	13.1	43629784.2	15.9	15.5	12432726.6	57.3	77.8
2011	59619732.3	6.4	13.1	46120782.4	5.7	15.5	13498949.9	8.6	77.4
2012	75046092.6	25.9	-22.2	54096091.1	17.3	-1.2	20950001.4	55.2	72.1
2013	83481118.6	11.2	-22.2	55183466.2	2	-1.2	28297652.4	35.1	66.1
2014	76896590.2	-7.9	-22.2	52598816.1	-4.7	-1.2	24297774.2	-14.1	68.4
2015	55955142.6	-27.2	-22.2	37420129.9	-28.9	-1.2	18535012.6	-23.7	66.9
2016	49676450	-11.2	-22.2	37246973.4	-0.5	-1.2	12429476.6	-32.9	75
2017	50869350	2.4	-22.2	39774699.6	6.8	-1.2	11094650.4	-10.7	78.2
2018	54277307.9	6.7	-22.2	45001916.8	13.1	-1.2	9275391.1	-16.4	82.9
2019	75133505.7	38.4	-22.2	58709436.8	30.5	-1.2	16424068.9	77.1	78.1
2020	50857247.9	-32.3	-22.2	48712257.6	-17	-1.2	2144990.2	-86.9	95.8
			معدل المتوسط						26.8
									73.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية.

## المبحث الرابع

### تقدير وتحليل الانموذج

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج لتفسير وتحليل اثر النفقات الجارية والاستثمارية على الناتج المحلي

الإجمالي مع وبدون النفط كما سيتم تحديد وتوصيف متغيرات الانموذج :

#### اولاً: توصيف متغيرات الانموذج:

تعد هذه المرحلة من اهم مراحل تكوين الانموذج القياسي وهي تتضمن تحديد العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي وفقاً للنظرية الاقتصادية ويتضمن الانموذج المستخدم على متغيرات (الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (كمتغير تابع)، والناتج المحلي الإجمالي عدا النفط بالأسعار الثابتة، النفقات الجارية بالأسعار الثابتة، والنفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة (كمتغيرات مستقلة)) وسيتم الإشارة الى هذه المتغيرات كما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: ويرمز له بالرمز (GDP)

2- الناتج المحلي عدا النفط بالأسعار الثابتة: ويرمز له بالرمز (NOGDP)

3- النفقات الجارية بالأسعار الثابتة: ويرمز لها بالرمز (GC)

4- النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة: ويرمز له بالرمز (GI)

وان بيانات المتغيرات بالحالة الطبيعية هي كما في الجدول ( ):



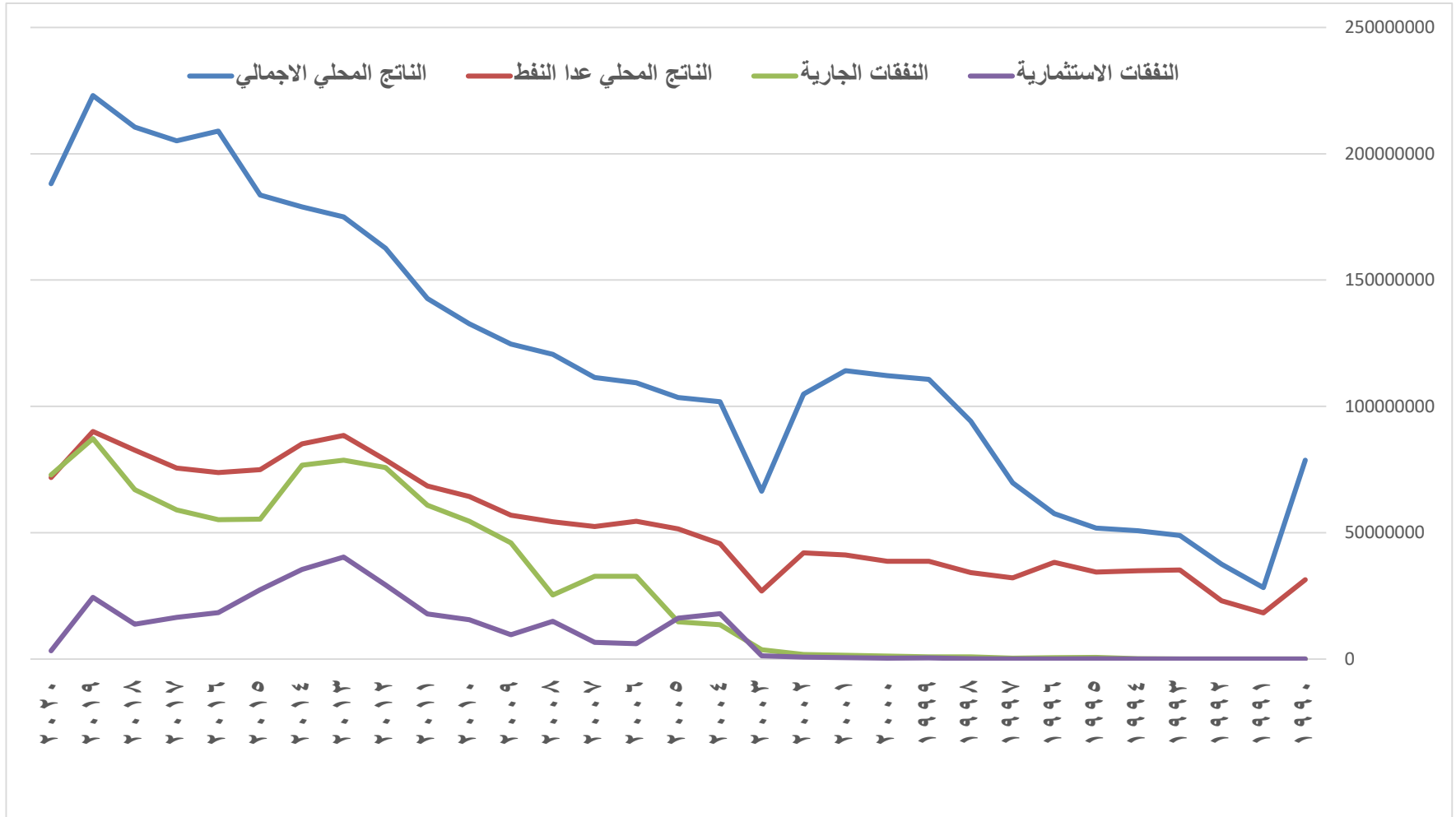
جدول (4)

بيانات المتغيرات بالأسعار الثابتة (2007=100) للفترة (1990-2020) (مليون دينار)

النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	الناتج المحلي عدا النفط	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
2822	11357	31344446.41	78705110.79	1990
1844	15653	18242440.58	28296764.29	1991
7007	25876	23103789.64	37519305.47	1992
18894	50060	35220662.83	48883839.12	1993
27700	171742	34916227.04	50768082.56	1994
84943	605840	34397958.55	51844376.83	1995
36439	506102	38234037.32	57558034.47	1996
71707	354095	32124900.55	69782173.06	1997
95796	824705	34218864.86	94106211.51	1998
394626	831592	38636822.08	110652216	1999
347037	1151663	38684940.3	112208511.5	2000
578861	1490866	41206493.1	114190796.9	2001
755602	1762683	42006040.5	104822921	2002
1270802	3631159	26884092.6	66398213	2003
17912480	13608947	45625296	101845262.4	2004
16147752	14683390	51487785.8	103551403.4	2005
6027680	32778999	54507479.3	109389941.3	2006
6588511	32719837	52437718.9	111455813.4	2007
14976016	25301181	54290178.9	120626517.1	2008
9648658	45941063	56950075.4	124702847.9	2009
15553341	54580860	64285057.1	132687028.6	2010
17832112.9	60925553.5	68514472.2	142700217	2011
29350952	75788623.7	78781838.9	162587533.1	2012
40380750	78746806.3	88554286.5	174990175	2013
35450452.5	76741672.6	85139550	178951406.9	2014
27431818.7	55381792.3	74991603.7	183616252.1	2015
18408054.9	55162767.6	73789200.8	208932109.7	2016
16464461.2	59025654.2	75540981.6	205130066.9	2017
13820332.7	67052856.1	82647491.5	210532887.2	2018
24422590.4	87300932.6	90074290.3	223075020.8	2019
3208905.4	72873537.5	71855252.1	188112265.8	2020

شكل (4)

مخطط يوضح عدم استقرار البيانات للمتغيرات للمدة (1990-2020)



## ثانياً: استقرارية السلاسل الزمنية:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل البحث، سيتم اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع) (ADF) الذي يحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام، وهو النموذج الأشمل، والجدول (5) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع الذي هو الناتج المحلي الاجمالي، والمتغيرات التفسيرية التي تم تحديدها، فاذا كانت (Prob) اقل من (5%) فانها مستقرة واذا كانت اكبر من (5%) فانها غير مستقرة، وكما يلي:

جدول (5)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية

الفرق الاول			المستوى بدون فرق			المتغيرات	
الاستقرارية	Prob	(t) المحتسبة	الاستقرارية	Prob	(t) المحتسبة		النسبة %
مستقرة	0.000	-3.679	غير مستقرة	0.864	-3.670	%1	الناتج المحلي الاجمالي
مستقرة		-2.967	غير مستقرة		-2.963	%5	
مستقرة		-2.622	غير مستقرة		-2.621	%10	
مستقرة	0.000	-3.679	غير مستقرة	0.712	-3.670	%1	الناتج المحلي عدا النفط
مستقرة		-2.967	غير مستقرة		-2.963	%5	
مستقرة		-2.622	غير مستقرة		-2.621	%10	
مستقرة	0.000	-3.679	غير مستقرة	0.588	-3.670	%1	النفقات الجارية
مستقرة		-2.967	غير مستقرة		-2.963	%5	
مستقرة		-2.622	غير مستقرة		-2.621	%10	
مستقرة	0.000	-3.689	غير مستقرة	0.052	-3.670	%1	النفقات الاستثمارية
مستقرة		-2.971	غير مستقرة		-2.963	%5	
مستقرة		-2.625	غير مستقرة		-2.621	%10	

المصدر / من عمل الباحث باستخدام برنامج (EViews 9)

يتضح من خلال جدول (5) بانه وفقاً لاختبار (ADF) بحد ثابت واتجاه عام، ان السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي غير مستقرة في المستوى (بدون أي فرق) ومستقرة في الفرق الأول، اما سلاسل الناتج المحلي عدا النفط فانها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول، وسلاسل النفقات الجارية فهي ايضاً غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، اما سلسلة النفقات الاستثمارية فانها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، وقد تم اخذ الفرق الاول لكل المتغيرات بسبب عدم استقرارها في المستوى.

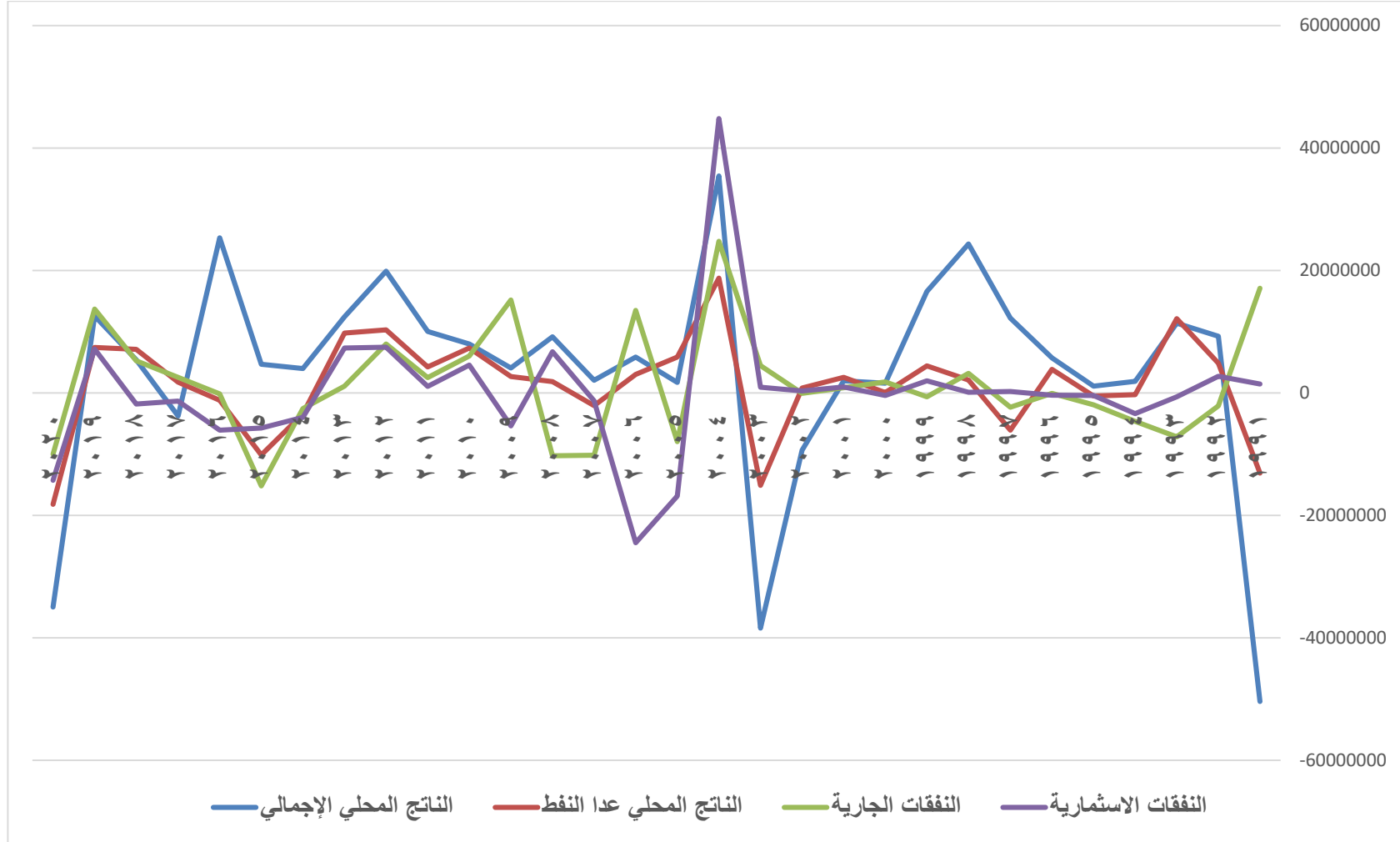
جدول (6)

بيانات المتغيرات المستقرة (بعد اخذ الفرق الأول) للمدة (1991-2020)

النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	الناتج المحلي عدا النفط	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
1440642.782	17074388.83	-13102005.83	-50408346.5	1991
2703077.08	-2132017.992	4861349.052	9222541.179	1992
-654286.0757	-7189382.386	12116873.2	11364533.65	1993
-3370470.576	-4654021.897	-304435.7935	1884243.441	1994
-432138.7352	-1959407.115	-518268.4905	1076294.264	1995
-380391.8866	-65679.37439	3836078.777	5713657.639	1996
237191.5676	-2335860.498	-6109136.776	12224138.6	1997
102258.4036	3189361.524	2093964.313	24324038.45	1998
1953263.437	-638369.5799	4417957.214	16546004.44	1999
-445582.2251	1772995.436	48118.22488	1556295.546	2000
976946.0573	852505.0179	2521552.8	1982285.4	2001
298533.4625	-84063.30749	799547.4	-9367875.9	2002
913453.6261	4453596.37	-15121947.9	-38424708	2003
44782228.36	24735095.08	18741203.4	35447049.4	2004
-16849885.44	-7961585.77	5862489.8	1706141	2005
-24470590.94	13478817.69	3019693.5	5838537.9	2006
-1301122.508	-10184611.95	-2069760.4	2065872.1	2007
6699879.417	-10269809.49	1852460	9170703.7	2008
-5386131.613	15175740.72	2659896.5	4076330.8	2009
4530467.814	6004015.95	7334981.7	7984180.7	2010
1066223.343	2490998.189	4229415.1	10013188.4	2011
7451051.465	7975308.787	10267366.7	19887316.1	2012
7347650.99	1087375.074	9772447.6	12402641.9	2013
-3999878.257	-2584650.184	-3414736.5	3961231.9	2014
-5762761.525	-15178686.11	-10147946.3	4664845.2	2015
-6105535.998	-173156.5361	-1202402.9	25315857.6	2016
-1334826.233	2527726.199	1751780.8	-3802042.8	2017
-1819259.33	5227217.25	7106509.9	5402820.3	2018
7148677.79	13707520.01	7426798.8	12542133.6	2019
-14279078.62	-9997179.166	-18219038.2	-34962755	2020

شكل (5)

مخطط يوضح استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات بعد اخذ الفرق الأول لها للمدة (1991-2020)



### ثالثاً: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسيوس

الى جانب نتائج اختبارات جذر الوحدة، سوف يتم تقدير نموذج التكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن – جسيوس والجدول (7) يبين اختبار الأثر الاحصائي للنموذج المقترح، ويتضح منه ان القيمة المحتسبة لاختبار الأثر الاحصائي (Trace Statistic) كانت (89.52، 51.66، 28.10، 9.65) على التوالي وهي اكبر من القيمة الجدولية اذ ان (Prob) ظهرت ولجميع القيم اقل من (5%) مما يعني وجود (4) معادلات للتكامل المشترك وهنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية عند مستوى (5%) وعليه يمكن القول بان هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

### جدول (7)

#### اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسيوس في العراق للمدة (1991-2020)

Date: 12/25/21 Time: 20:37  
Sample (adjusted): 1993 2020  
Included observations: 28 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: FGDP FNOGDP FGC FGI  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.741305	89.52630	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.568920	51.66739	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.482595	28.10648	15.49471	0.0004
At most 3 *	0.291690	9.656450	3.841466	0.0019

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## رابعاً: تقدير الانموذج

بعد ان تم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) وللمتغيرات المستقلة، سوف يتم تقدير الانموذج الذي تم صياغته على الوجه الاتي:

$$FGDP = b_0 + b_1 NOGDP + b_2 GC + b_3 GI + U$$

$$FGDP = -16242257 + 0.649 NOGDP - 0.865 GC + 0.889 GI + U$$

$$t \quad (-1.834) \quad (2.314) \quad (-2.482) \quad (2.810)$$

$$prop \quad (0.078) \quad (0.028) \quad (0.019) \quad (0.009)$$

$$R^2 = \%32 \quad \hat{R}^2 = \%24 \quad F = 4.207 \quad D.W = 1.827$$

حيث ان:

FGDP = الفرق الأول للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

NOGDP = الناتج المحلي عدا النفط بالأسعار الثابتة

GC = النفقات الجارية بالأسعار الثابتة

GI = النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة

$b_0, b_1, b_2, b_3$  = ثوابت الانحدار

U = حد الخطأ العشوائي

$R^2$  = معامل التحديد

$\hat{R}^2$  = معامل التحديد الموضح

t = القيمة المقدرة للمتغيرات

F = القيمة المقدرة للنموذج

D.W = دارين - واتسن

جدول (8)

ملخص نتائج تقدير الانموذج

Dependent Variable: FGDP  
Method: Least Squares  
Date: 12/25/21 Time: 22:04  
Sample (adjusted): 1991 2020  
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-16242257	8854863.	-1.834275	0.0781
NOGDP	0.649333	0.280608	2.314022	0.0288
GC	-0.865818	0.348700	-2.482992	0.0198
GI	0.889856	0.316651	2.810207	0.0093
R-squared	0.326823	Mean dependent var		3646905.
Adjusted R-squared	0.249149	S.D. dependent var		17804012
S.E. of regression	15427477	Akaike info criterion		36.06476
Sum squared resid	6.19E+15	Schwarz criterion		36.25159
Log likelihood	-536.9715	Hannan-Quinn criter.		36.12453
F-statistic	4.207606	Durbin-Watson stat		1.827987
Prob(F-statistic)	0.014913			

يتضح من الانموذج أعلاه ما يأتي :

- 1- بلغت قيمة (F- statistic) المحتسبة (4.207) مما يعني جوهرية الانموذج المقدر ككل عند أي مستوى معنوية وتؤكد ذلك قيمة الـ (p-Value) التي بلغت (0.014) أي اقل من (5%) لذلك ترفض فرض عدم ونقبل بالفرضية البديلة، القائلة بعدم وجود مشكلة في الانموذج ككل.
- 2- يتضح من قيمة معامل التحديد والبالغة (32%) ان ما نسبته (32%) من التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد تعود الى التغيرات التي تحدث في المتغيرات الداخلة في الانموذج والباقي (68%) تعود الى متغيرات غير داخلة في الانموذج مثل (الزراعة والغابات والصيد، التعدين والمقالع، النفط الخام، الصناعات التحويلية، وغيرها من المجموعات التي تكون الناتج المحلي الاجمالي).



3- قيمة إحصائية (D.W) والتي بلغت (1.827) قد جاءت في منطقة الحسم، لذلك نقبل فرضية عدم ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية).

4- وجود علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي عدا النفط بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي كلما ارتفع الناتج المحلي عدا النفط بالأسعار الثابتة وحدة واحدة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي.

5- وجود علاقة عكسية بين النفقات الجارية بالأسعار الثابتة وبين الناتج المحلي الاجمالي، أي كلما ارتفعت النفقات الجارية وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

6- وجود علاقة طردية ومعنوية بين النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة وبين الناتج المحلي الاجمالي اذ كلما زادت النفقات الاستثمارية وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

## الخلاصة:

يعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشر يعبر عن أداء الاقتصاد الكلي، ومع وجود سلوك استهلاكي متزايد لسياسة الانفاق الحكومي تمثل بتفوق جانب الانفاق الجاري ممولا بإيراد ريعي وتحول مؤسسات الدولة الى مظلة للضمان الاجتماعي على حساب الانفاق الاستثماري، مقابل إنخفاض الدور التمويلي للضرائب وضعف آثارها، قد انعكس بتفاقم اشكالية الاختلال الهيكلي ، إذ إن اتجاهات الانفاق الحكومي غير محفزة لتطوير الجهاز الانتاجي وتهيئة مقومات البيئة المواتية لنشاط القطاع الخاص، مما انعكس بضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب الطلب الكلي.

وتطرق التقرير الى رصد وتتبع مسار الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري وتأشير بنود الانفاق ذات الطبيعة الاستهلاكية في الاقتصاد العراقي والتطورات التي شهدتها خلال المدة (1990-2020) لبيان مدى فاعلية سياسة الانفاق الحكومي في تعزيز النمو وتطور الناتج المحلي الاجمالي.

وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي بطريقة المربعات الصغرى لقياس اثر الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري مع الناتج المحلي عدا النفط (كمتغيرات مستقلة) ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي (كمتغير تابع). أثبتت نتائج اختبار الانموذج لمتغيري الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وجود أثر معنوي موجب على الناتج المحلي الاجمالي. لا سيما ان الانفاق الجاري والاستثماري التوسعي الذي تولده الموازنة العامة إتسم بضعف تأثيره في نمو وتحفيز قطاعات الانتاج غير النفطي خلال المدة المدروسة، مما عزز الريعية الشديدة للاقتصاد والتي اسهمت بزيادة إمكانية تعرضه للصدمات الخارجية، وان إخفاق السياسة المالية بتوليد موارد مالية اضافية بدلاً عن المورد الريعي قد انعكس بضعف إمكانية إعادة إعمار البنى التحتية او التوسع فيها، وإتجهت نحو زيادة تمويل الانفاق الجاري دون تبني استراتيجيات للتعديل من خلال التركيز على اولويات الانفاق العام يتم من خلالها كبح جماح التضخم وتقليل أنشطة المضاربة التي أضرت بالانشطة الانتاجية الحقيقية. كما ان منح الانفاق الجاري الاولوية على حساب الانفاق الاستثماري وتفاقم الفساد الاداري والمالي، ادى الى عدم الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية وضعف إمكانية إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة لتحفيز النمو وتحقيق التنوع الاقتصادي. الامر الذي يستلزم ضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو الانشطة الانتاجية الحقيقية وتوفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص لياخذ دوره في تكوين هيكل انتاج كفوء له القدرة على استيعاب الطلب الكلي. وإعادة النظر بأولويات السياسة الانفاقية من خلال تعديل بنية الانفاق الحكومي لصالح الانفاق الاستثماري لمعالجة الاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي وتكوين هيكل انتاج كفوء ومتنوع له القدرة على توليد قيم مضافة وإيجاد آليات تحقق التوازن بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي بشكل يساهم في تقليل إستنزاف الفائض الريعي.